

قياس وتحليل العوامل المحددة للربحية في المصارف التجارية العراقية باستعمال نموذج العائد على حقوق المساهمين للمدة (2010-2017)

Measuring and Analyzing Factors Determinants of profitability in Iraqi Commercial Banks using Return on Equity Model for the Period(2010-2017)

الباحث/ سيف عادل صبار فهد

Saif92Adel@gmail.com

أ.م.د. سوري ياسين حسين الهيتي

أ.د. ناظم عبد الله عبد المحمدي

nadhemabid@yahoo.com

كلية الإدارة والإقتصاد - جامعة الفلوجة

تاريخ استلام البحث 2019/ 12 / 4 تاريخ قبول النشر 2020/ 1 / 14 تاريخ النشر 2020/ 9 / 29

المستخلص

يهدف البحث إلى قياس وتحليل العوامل المحددة للربحية باستعمال إنموذج العائد على حقوق المساهمين في المصارف التجارية العراقية للمدة (2010-2017)، فضلاً عن دراسة المفاهيم الأساسية للربحية ومناقشة المناهج المختلفة لدراساتها بما ينتهي إلى تحديد أهم العوامل الممكن تطبيقها لقياسها ضمن البيئة المصرفية العراقية والبحث في أسباب ارتفاعها أو إنخفاضها، واختلاف هذه النسب بين المصارف ذاتها وتحديد المعالجات الممكنة بما يؤمن ارتفاعها. إعتد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في إطار النظريات الإقتصادية، والمنهج الكمي القياسي وتطبيق الأساليب القياسية الحديثة من خلال إستعمال نماذج إنحدار البيانات اللوحية (*panel Data*) في القياس والتحليل من خلال دمج بيانات السلاسل الزمنية للمصارف التجارية اعتماداً على بيانات سنوية شملت (18) مصرفاً تجارياً خاصاً للمدة (2010-2017)، وتم استخدام الصيغة نصف اللوغارتمية من اليمين لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة ومؤشر العائد على حقوق المساهمين، وأثبتت نتائج التحليل القياسي باستعمال نموذج إنحدار التأثيرات الثابتة (FEM) كونه النموذج الأفضل للبيانات اللوحية للمصارف التجارية العراقية عينة البحث من خلال إختبارات المفاضلة الداخلية والخارجية الأتية (المديونية، الودائع، القروض، السيولة، معدل التوظيف، عدد الفروع، عمر المصرف، وسعر فائدة الإقراض) والتي تفسر ما نسبته (69%) من التغيرات في الأرباح، واختتم البحث بمجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة توفير بيئة مصرفية مستقرة وأمنة من أجل رفع الجدارة الإئتمانية للجهاز المصرفي في العراق، مع إعطاء الإستقلالية للمصارف التجارية في بعض الأعمال وعدم تقييد قدرتها.

الكلمات المفتاحية: المصارف التجارية، الربحية المصرفية، البيانات اللوحية والعائد على حقوق المساهمين.

ABSTRACT

The research aims to measure and analyze the determinants of profitability using Return on Equity Model in Iraqi commercial banks for the Period(2010-2017), as well as study the basic concepts of profitability and discussed the various approaches to study them to identify the most important factors that can be applied to measure them within Iraqi banking environment and to examine the reasons for its rise or fall, and the differences between these ratios among the banks themselves and determine possible treatment to ensure their rising . The research was based on the descriptive and analytical approach in the framework of economic theories, the standard quantitative approach and using of modern standard methods through using of panel data regression models, in measurement and analysis by pooling time series data of commercial banks based on annual data covering (18) private commercial banks for the period (2010-2017) the semi- logarithmic

formula from the right was used to measure relationship between independent variables and rate return on equity indicator, The results of the standard analysis using the fixed effect regression model (FEM) proved to be the best model for panel data of Iraqi commercial banks consider it the most important point on research through differentiation tests (Hasuman , LM)that the commercial bank profitability determined by Rate of return on equity(ROE) are determined by internal and external environment variables such as(indebtedness, deposits, loans, liquidity ,employment rate, number of branches, bank age and lending interest rate) which explained it"s ratio is(69%) of the changes in profit . The research concluded with a set of recommendations the most important are:-

-Need to provide a stable and secure banking environment in order to raise the creditworthiness of the independence of commercial banks in some business and not to restrict their ability.

Key words: Commercial banks, Banking profitability, panel Data and Return on Equity.

مقدمة:

يعد القطاع المصرفي في أي نظام إقتصادي من أهم القطاعات الإقتصادية وأكثرها حساسية، وذلك لدوره المحوري في تنشيط وتنمية باقي القطاعات وفي عملية التنمية الإقتصادية، فهو يعتبر القناة الرئيسة لمختلف التدفقات المالية الناتجة عن الأنشطة الإقتصادية، ويعد تحقيق الارباح وتعظيمها أحد الأهداف الأساسية للمصارف التجارية، إذ إن تحقيق الأرباح تمكنها من المحافظة على استمراريتها وبقائها وتدعيم مركزها المالي وزيادة حقوق ملكيتها وتعزيز سيولتها وملاءمتها، مما يزيد من قدرتها على مواجهة المخاطر والالتزامات التي تواجهها، خلافاً للخسائر التي تآكل حقوق ملكيتها وتعرضها للعسر المالي والتعثر وتردي أوضاعها المالية مما قد يفضي إلى تصفيتها. وتتأثر الربحية في المصارف التجارية بالعديد من العوامل المحددة لها سواءً منها ما يتعلق بالبيئة الداخلية والتمثلة بإدارة المصارف وأوضاعها المالية ك(مؤشر المديونية، هيكل الودائع، القروض، السيولة النقدية، معدل التوظيف، عدد الفروع، عمر المصرف وكفاية رأس المال...) فضلاً عن محددات البيئة الخارجية المتمثلة ب(سعر الصرف، أسعار فائدة الإقراض سعر السياسة النقدية والتضخم...) وتختلف الأهمية النسبية لتأثير هذه العوامل ودرجة تأثيرها على الأرباح، مما يستدعي دراسة وتحليل وقياس هذه المحددات وتحديد أهميتها في التأثير على الربحية في المصارف التجارية من أجل تفعيل النشاط المصرفي ووضع السياسات الملائمة لتحسين الأرباح والمحافظة على التدفقات النقدية، تعددت أشكال النماذج القياسية التي يمكن استخدامها في قياس وتحليل العوامل المحددة للربحية في المصارف التجارية، ومن النماذج القياسية الحديثة التي يمكن استعمالها في هذا المجال هي نماذج إندثار البيانات اللوحية والتي اكتسبت في الآونة الأخيرة إهتماماً كبيراً خصوصاً في الدراسات الإقتصادية والمالية؛ نظراً لأنها تأخذ في الحسبان أثر تغير الزمن وأثر الاختلاف بين الوحدات الإقتصادية في عينة البحث.

- مشكلة البحث :

لقد مرَّ العراق خلال المدة (2010-2017) بظروف اقتصادية، وسياسية واجتماعية قاسية عبر تعرضه إلى صدمتين :
الأولى: تعد سياسية اجتماعية مُتمثلة بالحرب ضد مرتزقة العصر (داعش).
الثانية: إقتصادية متمثلة بتنامي عجز الموازنة العامة للدولة الناجم أساساً عن انخفاض أسعار النفط وما ترتب على ذلك من تأثيرات وتداعيات جمة انعكست بشكل أو بآخر على نتائج أعمال القطاعات الإقتصادية كافة ولاسيما القطاع المصرفي العراقي.

لذلك يمكن صياغة مشكلة البحث الرئيسة من خلال الاسئلة الآتية:

- 1- ما شكل العلاقة بين الربحية مقاسة بمعدل العائد على حقوق المساهمين والعوامل الداخلية المتمثلة ب(مؤشر المديونية، هيكل الودائع، القروض، السيولة النقدية، معدل التوظيف، عدد الفروع وعمر المصرف) ؟
- 2- ما شكل العلاقة بين الربحية مقاسة بمعدل العائد على حقوق المساهمين والعوامل الخارجية المتمثلة ب(سعر الصرف، أسعار فائدة الإقراض وسعر السياسة النقدية) ؟

- أهمية البحث:

تواجه المصارف التجارية العراقية في سبيل تحقيق هدفها المتمثل بتعظيم ربحيتها العديد من العوامل والمحددات التي تتفاوت من حيث درجة ونسبة تأثيرها على الارباح، سواءً كانت هذه العوامل داخلية تتعلق بإدارة المصارف نفسها أو خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة بها. لذلك فان قياس وتحليل هذه العوامل يعد أمراً مهماً ومفيداً للكشف عن أهميتها ونسب تأثيرها على الارباح والاداء المصرفي، فضلاً عن دورها في توجيه السياسات والإدارة المصرفية وتفعيل النشاط المصرفي التجاري والمحافظة على السيولة والتدفقات النقدية بما يحقق مصدر إطمئنان للمستثمرين وتعزيز البيئة الاستثمارية.

- فرضيات البحث :

- في ضوء مشكلة البحث وهدفه يمكن صياغة الفرضيات الآتية:
- 1- وجود علاقة ارتباط طردية أو عكسية معنوية ذات دلالة احصائية بين عوامل البيئة الداخلية والخارجية ومؤشر قياس الربحية في المصارف التجارية العراقية.
 - 2- إن ربحية المصارف التجارية العراقية تتحدد بمجموعة من العوامل البيئية الداخلية المتمثلة ب(مؤشر المديونية، هيكل الودائع، القروض، السيولة النقدية، معدل التوظيف، عدد الفروع وعمر المصرف) وعوامل البيئة الخارجية المتمثلة ب(سعر الصرف، سعر فائدة الإقراض وسعر السياسة النقدية) وبنسب مختلفة.
 - 3- إن إنموذج إندثار التأثيرات الثابتة (FEM) هو النموذج الملائم لقياس وتحليل العوامل المحددة للربحية في المصارف التجارية العراقية خلال المدة الزمنية قيد البحث.

- أهداف البحث :

- يهدف البحث إلى تحقيق الآتي :
- 1- دراسة المفاهيم الأساسية للربحية المصرفية ومناقشة المناهج المختلفة لدراساتها بما ينتهي إلى تحديد أهم العوامل الممكن تطبيقها لقياسها ضمن البيئة المصرفية العراقية.
 - 2- قياس وتحليل العوامل المحددة والمؤثرة على العائد على حقوق المساهمين للمصارف التجارية العراقية للمدة (2010-2017).
 - 3- البحث في أسباب انخفاض وارتفاع الربحية للمصارف التجارية العراقية، وكذلك التعرف على سبب اختلاف نسب الارباح بين المصارف ذاتها وتحديد المعالجات الممكنة لتحجيم تلك الأسباب بما يؤمن ارتفاعها، والخروج بتوصيات من شأنها أن تساعد في منع أو تجنب الخسائر للمصارف التجارية.

- منهجية البحث :

- بغية تحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته فقد أعتمد البحث على أسلوب المزج بين:
- 1- المنهج الوصفي التحليلي في إطار النظريات الإقتصادية.
 - 2- المنهج الكمي القياسي القائم على القياس الإقتصادي لقياس وتحليل العوامل المحددة للربحية في المصارف التجارية العراقية للمدة (2010-2017) باستخدام برنامج التحليل القياسي الوصفي (Eviews10)، وباستعمال نماذج إندثار البيانات اللوحية (panel Data) والتي تجمع بين البيانات المقطعية وبيانات السلاسل الزمنية لقياس وتحليل العلاقة بين متغيرات البحث.

- عينة البحث :

تتكون عينة البحث من المصارف التجارية العراقية، وتعد التقارير (الميزانيات) السنوية للمصارف العراقية عينة البحث مصدراً للبيانات اللازمة للتحليل للمدة (2010-2017) فضلاً عن المقابلات الشخصية التي أجراها الباحثون مع بعض المختصين بالقطاع المصرفي. وتحددت عينة البحث ب(18) مصرفاً منها (14) مصرفاً تقليدياً و(4) مصارف اسلامية والتي تمثل ما نسبته (42%) من مجموع المصارف التجارية.

- هيكلية البحث :

تم تقسيم البحث إلى أربعة مباحث قبلها المقدمة، تناول المبحث الأول التأسيس النظري والإقتصادي للمصارف التجارية والربحية، وتناول المبحث الثاني مؤشرات قياس الربحية في المصارف التجارية، أما المبحث الثالث فقد تضمن قياس وتحليل العوامل المحددة للربحية في المصارف التجارية العراقية باستعمال نموذج العائد على حقوق المساهمين، فيما تناول المبحث الرابع نتائج تقدير النموذج القياسي للعوامل المحددة للربحية المصرفية باستعمال نماذج انحدار البيانات اللوحية، فضلاً عن الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: التأسيس النظري للإقتصادي للمصارف التجارية والربحية.

1-1 : ماهية المصارف التجارية.

ظهرت للمصارف مفاهيم عدة منها لغوية ومنها مفاهيم إقتصادية وقبل الدخول والخوض بالمفهوم الإقتصادي والتعمق به سوف نعرف بالمفهوم اللغوي فقد أشار المدلول اللغوي بالمعجم الوسيط بأن الصراف في اللغة العربية "هو من يبدل النقد بالنقد والصرافة هي مهنة الصراف والصراف بكسر الراء مكان الصراف وبه سمي البنك مصرفاً على وزن مفعّل". أما في اللغة الانكليزية فتسمية (Bank) مشتقة من الكلمة الايطالية (Banco) وتعني الطاولة التي كان يجلس عليها اليهود واللومبارديين عند الموانئ الايطالية وذلك بغرض مبادلة التجار والمسافرين بالعملات (الامين، 1987: 3). ولقد عرف (مندور، 2013: 20) المصرف هو الذي ينفرد بوظيفة الوسيط المالي والنقدي دون غيره من المؤسسات المالية الأخرى ويأخذ دور الوسيط النقدي عندما يقوم بوظيفة خلق النقود المصرفية عن طريق منح القروض في شكل ودائع اضافية، وكذلك يأخذ شكل الوسيط المالي عندما يبتكر عدة طرق لتوزيع وإعطاء القروض بمعنى المفاضلة في منح القروض بين رؤوس الأموال التي تبحث عن مجالات الإستثمار وبين مجالات الإستثمار التي تبحث عن رؤوس الأموال بما يحقق له أفضل ربح.

ويُعرف الباحثون المصارف التجارية بانها مؤسسات وسيطه هدفها الحصول على الأرباح من خلال اختلاف سعر فائدة الإيداع والإقراض ويتسع الربح كلما اتسع الفرق بين السعرين، أي إنها تعمل على تسهيل عمليات الإستثمار عن طريق تجميع المدخرات من الأفراد والمؤسسات الأخرى بفائدة معينة ومنحها للمستثمر بفائدة أعلى.

2-1 : وظائف المصارف التجارية.

للمصارف التجارية وظائف متعددة، منها ما هو تقليدي ظهر مع بداية نشوء المصارف التجارية ومنها ما ظهر حديثاً نتيجة تطوّر العمليات المصرفية واتساع نطاقها من جهة وتطوّر المجتمع من جهة أخرى:

أولاً:- الوظائف التقليدية للمصارف التجارية:

تتمثل هذه الوظائف التقليدية أو الكلاسيكية بكونها وظائف بدائية لا ترتقي مع طموح مجتمعنا الحاضر ويمكن إجمالها بما يلي:

1- **قبول الودائع (Acceptance of deposits):** تعتبر من أقدم الوظائف لأنها ظهرت مع نشأة المصارف التجارية، وكذلك تعتبر من الوظائف الأساسية في نفس الوقت، وتساهم الودائع في الجزء الأكبر من موارد المصارف (لطرش، 2001: 13)، وتنقسم هذه الودائع في المصارف التجارية إلى عدة أقسام:

أ- **الودائع الجارية أو تحت الطلب (Current deposits or under demand):** وهي الودائع التي تتضمن على معاملات تبادل بين طرفين، الطرف الأول يتمثل بالمصارف التجارية أما الطرف الثاني فيتمثل بشخص وأحد أو عدة أشخاص كأن تكون مؤسسات أو هيئات أو مصارف أخرى (شاويش، 2011: 55).

ب- **ودائع الأجل (Time deposits):** هي الحسابات التي يودعها أصحابها لدى المصارف التجارية بسبب إيقانهم بعدم الحاجة إليها لمدة معينة ولا يحق سحبها قبل تاريخ استحقاقها إلا في حالة التضحية بفوائدها (الصيرفي، 2014: 21).

ج- **ودائع التوفير (Savings deposit):** هي الحسابات التي تكون متاحة في أي وقت بمعنى أن صاحبها يستطيع السحب منها أو سحبها بالكامل في أي وقت وبدون أشعار مسبق ويكون هدف المودعين منها هو تجميع الأموال لسد

نفقات مستقبلية أو لسد النفقات غير المتوقعة وكذلك الحصول على معدلات فائدة منها (قريصة والعقاد، 131:1983).

- د- ودائع بإخطار (Deposit risks): إنَّ هذا النوع من الحسابات يتطلب اتفاقات مسبقة بين المودعين والمصارف التجارية ومنها الاتفاق على مدة بقاء الوديعة لدى المصرف وكذلك عدم سحبها جزئياً أو كلياً إلا بعد إخطار المصرف بنية السحب بفترة معينة (سمحان وآخرون، 2010: 121).
- 2- خلق النقود عن طريق تقديم القروض: هي أكثر الوظائف التي تدر عائداً، إذ يقوم المصرف بإستثمار ودائعه عن طريق منح القروض (قصيرة الأجل) للزبائن مع الاحتفاظ بنسبة منها (السيولة) لمواجهة السحوبات الطارئة وكذلك تقوم المصارف بخصم الأوراق المالية مثل السندات والكمبيالات مقابل استقطاع نسبة منها تساهم في زيادة سيولة المصرف (إيمان، 2007: 6).

ثانياً: - الوظائف الحديثة للمصارف التجارية:

لقد تغيرت نظرة المجتمع إلى المصارف التجارية من مجرد تأديتها للوظائف التقليدية إلى القيام بوظائف أكثر حداثة تتفق مع توجهات المجتمع وتطلعاته في محاولة منها لتحقيق هدفين الأول هو تحقيق الربحية، والثاني تقديم الخدمات بأسرع وقت وعلى أتم وجه (الحسين، 2011: 17)، (إيمان، 2007: 6) و (Gomez, 2011: 42):

- 1- تقديم الخدمات الاستشارية للزبائن: - تقوم المصارف التجارية بتقديم وإعداد دراسات الجدوى، وكذلك تنفيذ الدراسات المالية والمصرفية المطلوبة من قبل الزبائن عن طريق إستخدام خبراء في هذه المجالات.
- 2- تحصيل الاوراق التجارية وخصمها: - تُعتبر الاوراق التجارية من أدوات الائتمان ومثال ذلك الكمبيالة، السند الاذني وإذونات الخزانة إذ يقوم المصرف بتحصيلها مقابل استقطاع نسبة منها (عمولة)، وكلما كان التحصيل جيد أدى ذلك إلى خلق جو من الثقة بين المتعاملين أتجاه المصرف، وايضاً تقوم المصارف التجارية بتسييد ذمم عملائه لصالح الغير.
- 3- تقديم الائتمان المتوسط والطويل الأجل: - تعتبر هذه الوظيفة من الوظائف الحديثة؛ كون المصارف التجارية في بداية نشأتها تقوم على أساس منح الائتمان قصير الأجل فقط.
- 4- إصدار الشيكات السياحية: - يقوم المصرف بإصدار الشيكات السياحية، والقيام بتحويلها لصالح العملاء داخلياً وخارجياً.
- 5- اصدار البطاقات الائتمانية: - تعتبر من أشهر الخدمات المصرفية وخاصة في الدول المتقدمة ويتمتع حاملها بمزايا عديدة منها إستعمالها كوسيلة للدفع، وكذلك تحويل المستحقات المالية من شخص إلى آخر.
- 6- التعامل بالعملة الاجنبية: - تقوم المصارف التجارية بشراء وبيع العملات الاجنبية كافة وتقوم أيضاً بتنفيذ خدمة الصراف الآلي، فضلاً عن تحويل المبالغ إلى الخارج بعد صرفها بعملة البلد المراد التحويل له لأغراض مختلفة كأن يكون بداعي السفر للدراسة والعلاج ... الخ.
- 7- الاستخدام الامثل للموارد: - تقوم المصارف التجارية بتوزيع إستثماراتها بما يتفق مع خطة التنمية، إذ تقوم بتطوير ودعم القطاعات الأكثر أهمية وعلى رأسها القطاع الزراعي والصناعي.
- 8- تمويل التجارة الخارجية: - تلعب المصارف التجارية دوراً هاماً، إذ تقوم بتمويل وتسييد المدفوعات الخارجية بين كلٍ من المستوردين والمصدرين من خلال فتح الاعتمادات المستندية والتحويلات وغير ذلك من الاجراءات.
- 9- القيام بعمليات التوريق: - ظهرت هذه الوظيفة في ثمانينيات القرن الماضي وتحديداً في أمريكا، والهدف منها تحويل الديون والأصول المالية المرهونة غير السائلة إلى أوراق مالية سائلة قابلة للتداول في الأسواق، وذلك عن طريق قيام المصارف أو المؤسسات المالية الأخرى بعملية بيع الديون إلى مصارف أخرى أو مؤسسات أخرى مختصة في إصدار الأوراق المالية وتلجأ المصارف إلى هذه الوظيفة بسبب نقص السيولة في فترات حاجتها للقيام بسداد بعض

- الالتزامات أتجاه العملاء والتوسع في النشاطات، ومن الطبيعي قيام المصرف ببيع هذه الديون بسعر مخفض أقل من قيمتها لكي يخلق حافزاً للشراء أملاً في حصول المشتري لهذه الديون على ربح معقول.
- 10- **خلق التوازن في التنمية الإقليمية:** - أن من مهام المصارف التجارية هي القيام بالتوزيع العادل للأموال بين المناطق الأقل حاجة إلى الأكثر حاجة وبهذا التوزيع يحققون تنمية إقليمية أكثر توازناً.
- 11- **تأجير الخزائن الحديدية:** - تعد عملية تأجير الخزائن إلى الجمهور من الوظائف الحديثة، إذ يقوم المصرف بتقديم خدمة فتح الاعتمادات المستندية للبضائع المستوردة وذلك لتسهيل عملية الدفع إلى العملاء.
- 12- **جمع فواتير المياه والكهرباء والهاتف:** - تقوم المصارف التجارية بفتح حسابات مصرفية، إذ يقوم المشتري بتسديد ما عليهم من مبالغ بحساب المؤسسات المفتوحة لدى المصارف.

3-1 : مفاهيم الربحية وكيفية تحقيقها.

أن من الأهداف الأولية لأي مؤسسة هو تحقيقها لهدف الربحية فقد وردت عدة مفاهيم لإعطاء صورة أوضح عن الربحية فقد قال (Tulsian, 2014: 19) إن مفهوم الربحية هو مشتق من كلمتين هما الربح والقدرة فالربح هنا هو لإلقاء الضوء على الأداء التشغيلي المالي وكفاءة الشركات أو أي مؤسسة أخرى. أما القدرة فهي تعني قوة وكيان هذه الشركات لكسب الأرباح، ومن خلال المزج بين المفهومين السابقين تظهر الربحية على إنها القدرة على استخدام وإستثمار شيء معين لكسب العائد من استخدامه.

وقال (الشيخ، 2008: 41) إن هذا المفهوم يعبر عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسات وبين الإستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح. ويتم قياس الربحية من خلال العلاقة بين الأرباح وحجم المبيعات، أو تقاس من خلال علاقة الأرباح بالإستثمارات التي حققت هذه الأرباح، علماً أن المقصود بالإستثمارات هنا أما قيمة الأصول أو قيمة حقوق اصحاب المؤسسات. أما علاقة المصارف التجارية بالربحية فهي علاقة وثيقة لأنهما وجهان لعملة واحدة فهي مؤسسات تتخذ من الربحية هدف لها فهي تجمع ما متاح لديها من الأموال التي حصلت عليها من مصادرها المختلفة والمفاضلة في إستثمارها بين المجالات التي تحقق لها أعلى عائد، مع الأخذ بنظر الإحتفاظ بنسبة معينة لأدراك المخاطر وحماية هذه المؤسسات من الإفلاس.

المبحث الثاني: مؤشرات قياس الربحية في المصارف التجارية.

إن الهدف الأساسي عند جمع الأموال من مصادرها المتنوعة هو لغرض توظيف هذه الأموال والحصول على العوائد، ويعتبر هذا الهدف السامي الذي تسعى إليه جميع المؤسسات وعلى رأسها المصارف التجارية ولتحقيق تلك العوائد ينبغي على المصارف إتباع مجموعة أساليب ومؤشرات تكون مدروسة بعناية لغرض تطبيقها في المصارف لمعرفة العلاقة بين العوائد المتحققة والأنشطة التي قام بتوظيفها المصرف لتحقيق هذه العوائد، ومن هذه المؤشرات:

1-2: العائد على حقوق المساهمين (Return on Equity (ROE)).

يُستعمل هذا المؤشر لبيان مدى إمكانية المصارف التجارية في تحقيق الأرباح جراء استخدام أموال المالكين وأن ارتفاع أو انخفاض هذا المؤشر له دلالات مالية ويجب على المصارف النظر فيها، لكي لا تتقادم بشكل كبير وتعرضه إلى مخاطر عالية ناتجة عن زيادة الرافعة المالية في حاله ارتفاعه، أما إنخفاضه فهو دليل على المخاطرة الناجمة عن التمويل المتحفظ بالقروض، لذا يفضل أن يكون ضمن الحد المسموح به؛ علماً بأن النسبة المعيارية لهذه الأرباح حددها البنك المركزي العراقي بأن لا تقل عن (5%) (الساعدي، 2018: 64). والجدول (1) يوضح صافي الربح إلى حقوق المساهمين ومتوسط التغير السنوي للمصارف التجارية عينة البحث للمدة (2010-2017).

الجدول (1)

معدل صافي الربح إلى حقوق المساهمين ومتوسط التغير السنوي* للمصارف التجارية للمدة (2010-2017). (نسبة مئوية)

متوسط التغير السنوي %	المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات اسم المصرف
8.17	7.97	2.21	7.15	2.40	6.75	10.45	11.50	14.26	9.10	مصرف بغداد
-5.69	4.77	3.40	2.64	2.37	2.91	4.06	7.38	4.24	11.22	المصرف التجاري العراقي
693.48	5.46	2.64	2.66	2.82	2.38	11.35	12.15	9.50	0.19	المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية
0.38	6.61	0.22	4.02	1.85	1.11	9.77	12.28	13.38	10.25	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار
116.00	6.77	1.41	3.51	6.25	10.17	13.66	1.16	8.46	9.56	مصرف الاستثمار العراقي
-97.17	8.76	-1.05	0.32	1.59	6.48	8.45	16.29	16.20	21.85	مصرف المتحد للاستثمار
136.16	4.18	1.03	8.16	0.83	2.54	7.82	8.82	2.24	2.04	المصرف الأهلي العراقي
-4.06	5.61	2.12	1.61	3.66	4.22	5.30	12.13	9.83	6.05	مصرف الائتمان العراقي
29.77	0.63	0.15	1.41	1.10	0.61	0.54	0.60	0.17	0.51	مصرف سومر التجاري
-9.86	10.30	1.31	1.85	4.32	12.35	18.43	24.37	10.55	9.70	مصرف الخليج التجاري
140.93	6.84	0.76	1.65	0.12	3.18	4.48	8.05	17.09	19.43	مصرف ايلاف الإسلامي
-190.84	6.21	1.80	1.32	-0.12	0.69	13.78	6.94	11.26	14.08	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار
22.57	9.11	-8.72	-7.42	-1.68	7.09	15.56	24.98	21.20	21.89	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار
-2.36	6.59	5.6	5.83	4.30	3.40	6.48	9.26	8.87	9.00	مصرف اشور الدولي للاستثمار
23.82	3.57	2.78	3.39	3.34	3.25	7.67	2.61	3.49	2.06	مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية
28.56	8.74	9.96	7.56	9.22	9.95	10.61	14.11	5.17	3.41	مصرف الوطني الإسلامي للاستثمار
-1.33	6.21	5.11	5.01	6.15	5.40	8.12	4.18	6.24	9.51	مصرف المنصور للاستثمار
25.93	2.50	3.68	5.44	2.88	2.22	2.84	0.55	-0.72	3.14	مصرف عبر العراق

المصدر: الجدول من عمل الباحثون بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف للمدة (2010 - 2017).

ويحسب وفق الصيغة التالية (Reilly and Brown, 2012: 289):

$$\text{نسبة العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{اجمالي حقوق الملكية}} \times 100$$

ويتضح من الجدول (1) إن (13) مصرفاً قد تجاوزت النسبة التي اقراها البنك المركزي العراقي وبلغ أعلى متوسط لنسبة صافي الربح إلى حقوق المساهمين لصالح مصرف الخليج التجاري بمتوسط (10.30%)، ومتوسط تغير سنوي (9.86%) ويرجع ارتفاع هذه النسبة إلى سببين الأول هو كفاءة إدارة المصرف في اتخاذها للقرارات الإستثمارية والتشغيلية في توظيف أموال المساهمين، والثاني يشير إلى المخاطر الكبيرة الناجمة عن زيادة الرافعة المالية، وفي المقابل جاء مصرف سومر التجاري في المركز الأخير بمتوسط بلغ (0.63%)، ومتوسط تغير سنوي (29.77%)، وإن انخفاض النسب المذكورة يشير إلى تراجع ربحية المؤسسات المصرفية نتيجة انحسار إستثماراتها وانكماش توظيفاتها المالية أثناء تلك المدة نتيجة الأوضاع السياسية والأحداث الأمنية التي شهدتها البلاد، فضلاً عما أفرزته حالة تنامي عجز الموازنة العامة للدولة الناجم أساساً عن انخفاض أسعار النفط وما ترتب على ذلك من تأثيرات وتداعيات جمة انعكست على انخفاض نتائج أعمال القطاعات الإقتصادية كافة ولاسيما المؤسسات المالية والمصرفية منها على حد سواء ما قلص من مكاسبها وحد من أرباحها السنوية، فضلاً عن إن نسبة كبيرة من إستثمارات المصارف التجارية كانت

$$r = \frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-1}} \times 100 \quad \text{* احتسب معدل التغير السنوي وفق الصيغة الاتية:}$$

إذ إن

 r : معدل التغير السنوي / Y_t : قيمة المتغير في السنة الحالية / Y_{t-1} : قيمة المتغير في السنة السابقة.

في حالات الخزينة ذات العائد المحدود أيضاً والتي أثرت على عوائد المصارف التجارية العاملة في العراق، وانها تعتمد تمويلاً متحفظاً بالقروض، ويعكس أيضاً انخفاض كفاءة المصارف في استثمار أموال المساهمين وعدم تحقيقها لعوائد مرتفعة فضلاً عن كونها لا تتحمل مخاطر كبيرة.

2-2 : تحليل المتغيرات الداخلية.

تعتبر من أهم العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية وسميت بالداخلية لأن إدارة المصرف هي من تُسيطر عليها وتضع لها الحلول المناسبة عند حدوث أي خلل من شأنه التأثير على المصرف وحجم أرباحه، وسوف نتناول بالتحليل أهم هذه المتغيرات.

1- مؤشر المديونية:

يُمكن قياس هذا المؤشر من خلال قسمة الديون المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي، وتوضح هذه النسبة مقدار القروض التي لم يستطيع المقترضون سدادها في أوقات إستحقاقها، ويرجع السبب إلى عدم قدرتهم على إرجاع مبالغها، وقد قام البنك المركزي بتحديد نسبة القروض المتعثرة بأن لا تزيد عن (5%) من إجمالي القروض والجدول (2) يوضح متوسط نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي للمصارف التجارية العراقية فضلاً عن متوسط التغير السنوي للمدة (2010-2017).

الجدول (2)

نسبة المديونية ومعدلات التغير السنوي لنسب المديونية للمصارف التجارية العراقية للمدة (2010-2017).

متوسط التغير السنوي %	المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات اسم المصرف
24.43	24	48	40	20	17	14	21	18	14	مصرف بغداد
-8.06	67.625	48	53	48	58	69	81	94	90	المصرف التجاري العراقي
33.25	7.25	12	6	7	8	2	3	6	14	المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية
33.33	3.125	4	3	6	3	3	3	1	2	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار
-15.08	3.125	2	2	2	2	2	2	4	9	مصرف الاستثمار العراقي
58.60	7.5	21	17	10	5	3	2	1	1	مصرف المتحد للاستثمار
6.38	13.375	18	19	10	8	8	12	15	17	المصرف الأهلي العراقي
28.30	65.375	100	100	99	78	59	35	32	20	مصرف الائتمان العراقي
4242.93	0.75	1	1	1	1	0	0	2	0	مصرف سومر التجاري
18.18	10.75	19	12	13	11	7	4	9	11	مصرف الخليج التجاري
10.85	9.625	8	7	10	8	6	18	12	8	مصرف ايلاف الاسلامي
21.43	1.75	2	2	2	2	2	1	2	1	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار
2920.99	11.75	26	22	19	14	11	2	0	0	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار
263.99	37.75	97	95	82	15	1	3	6	3	مصرف اشور الدولي للاستثمار
1535.86	8.875	54	9	3	1	0	1	2	1	مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية
4259.52	1.375	1	2	2	3	3	0	0	0	مصرف الوطني الاسلامي للاستثمار
88.33	5.125	5	6	10	7	4	7	1	1	مصرف المنصور للاستثمار
2850.92	28.125	2	2	0	0	100	57	34	30	مصرف عبر العراق

المصدر: إعداد الباحثون اعتماداً على البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية (2010-2017)، أعداد مختلفة.

- نسبة المديونية = (القروض المتعثرة / إجمالي الائتمان) * 100

من الجدول (2) يتضح أنّ هناك (13) مصرفاً من مجموع (18) مصرفاً تتجاوز الديون المتعثرة الحد المسموح به من قبل البنك المركزي العراقي، وإنّ أعلى متوسط للديون المتعثرة كان من نصيب المصرف التجاري العراقي، بمتوسط قدره (67.62%)، ومتوسط تغير سنوي (-8.06%)، ويدل ارتفاع متوسط الديون المتعثرة على عدم نجاح النشاط الذي يزاوله المصرف في توظيف قروضه، ويشير هنا على ارتفاع حجم المخاطر الائتمانية الناتجة عن منح السلف والقروض المصرفية، وكل هذا يدل على ضعف الدراسات التي تقوم بها الجهات المسؤولة عن منح الائتمان وعدم متابعتها للمركز

الائتماني للمقترضين، وقد يشير ذلك أيضاً إلى الكفاءة المنخفضة لإدارة التحصيل في تلك المصارف. في حين إنَّ هناك (5) مصارف من مجموع (18) مصرفاً تجارياً كانت فيه متوسط نسبة الديون المتعثرة ضمن الحد المسموح به من قبل البنك المركزي العراقي، وهذه المصارف هي (الموصل للتنمية والإستثمار، الوطني الاسلامي للإستثمار، سومر التجاري، الشرق الأوسط العراقي للإستثمار والإستثمار العراقي)، بمتوسط قدره (1.75%)، (1.37%)، (0.75%)، (3.125%) و (3.125%) وبمتوسط تغير سنوي (21.43%)، (4259.52%)، (4242.93%)، (33.33%) و (-15.08%)، وتشير هذه النسب المنخفضة للديون المتعثرة على نجاح السياسة التي تمارسها هذه المصارف في منح السلف والقروض.

2- مؤشر الودائع المصرفية:

تعتبر الودائع من أهم مصادر التمويل الخارجية لدى المصارف بشكل عام والمصارف التجارية بشكل خاص لذا تهتم المصارف التجارية وبشكل مستمر بتطوير وتنويع أساليب خلق الودائع، لتتمكن من زيادة حجم السيولة لديها، وبالتالي زيادة قدرتها الإستثمارية ومنح الائتمانات المتنوعة، الهدف من ذلك هو تعظيم الربحية للمصارف، ويمثل الجدول (3) متوسط الودائع ومتوسط التغير السنوي لدى المصارف التجارية العاملة في القطاع المصرفي العراقي للمدة (2010-2017).

الجدول (3)

قيم الودائع ومعدلات التغير السنوي للمصارف التجارية العراقية للمدة (2010-2017). (مليون دينار)

متوسط التغير السنوي %	المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات اسم المصرف
2.21	984442.00	714522	827926	897130	1491599	1393584	1046719	699368	804688	مصرف بغداد
9.94	105046.50	134713	121520	90606	121063	96691	112077	83430	80272	التجاري العراقي
92.77	165369.87	191518	176125	187271	183006	196173	173067	190311	25488	العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية
-3.09	435620.50	332579	326517	331666	358118	551856	615784	505117	463327	الشرق الأوسط العراقي للاستثمار
11.22	233438.75	263857	283975	260109	256735	283287	193308	187225	139014	الاستثمار العراقي
-1.06	238913.50	176014	138091	228902	186156	349519	246693	299377	286556	المتحد للاستثمار
38.53	228833.25	303560	278682	267565	338268	360328	154837	75720	51706	الأهلي العراقي
-9.85	278661.75	147540	181439	162043	311749	380529	354914	261062	430018	الائتمان العراقي
21.69	89387.25	105401	81267	92153	135693	105254	104957	51778	38595	سومر التجاري
8.76	331015.12	271620	427200	409220	455212	417143	260779	216937	190010	الخليج التجاري
24.37	114010.37	89507	106517	188932	88774	112273	122962	147229	55889	ايلاف الإسلامي
8.51	153423.62	121744	127486	86496	71464	269410	242406	156589	151794	الموصل للتنمية والاستثمار
-15.11	677365.25	94747	189562	439537	1080354	1183304	1084775	633705	712938	الشمال للتمويل والاستثمار
6.96	84224.87	81267	94829	115498	102471	83163	71553	69753	55265	اشور الدولي للاستثمار
5.42	434869.12	384959	338016	428320	517064	563952	574717	347610	324315	كردستان الدولي للاستثمار والتنمية
97.96	273367.00	470256	329794	376237	243719	316819	298377	129677	22057	الوطني الإسلامي للاستثمار
58.72	494907.00	988460	788280	753373	568324	485305	136083	156178	83253	المنصور للاستثمار
706.01	48796.00	36471	123794	96409	54807	1133	975	59835	16944	عبر العراق

المصدر: إعداد الباحثون بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية العراقية للمدة (2010-2017).

تبين من الجدول (3) إنَّ مصرف بغداد قد جاء بالمرتبة الأولى إذ بلغ متوسط قيم الودائع لديه (984442.00) مليون دينار، وبمتوسط تغير سنوي (2.21%)، ويرجع سبب ارتفاع حجم الودائع لهذا المصرف إلى ارتفاع ثقة الزبائن به فضلاً عن الإدارة الناجحة لهذا المصرف ودورها في جذب أكبر قدر ممكن من الودائع، وإنَّ ارتفاع حجم الودائع لدى المصارف التجارية، يعكس الإرتفاع في حجم السيولة لدى هذه المصارف ويعتبر مؤشر جيد للمصرف، لأنه يحمي

المصرف من احتمالية تعرضه لمخاطر السيولة من جهة، ومن جهة أخرى يعتبر إرتفاع الودائع لدى المصارف التجارية مؤشراً سلبياً، إذ إنّ الأفراد بدلاً من أن يستثمروا أموالهم في المشروعات أصبحوا يفضلون إستثمارها لدى المصارف مما سيؤثر وبشكل سلبي على الاستثمارات المحلية. فيما جاء مصرف عبر العراق في المركز الأخير من حيث متوسط الودائع إذ بلغ (48796.00) مليون دينار وبمتوسط تغير سنوي (706.01%)، إذ يتبين أنّ قيم الودائع لدى المصارف التجارية في تطوّر مستمر للمدة (2010-2014) ولكنّ في الاعوام (2015، 2016 و2017)، تراجعت الودائع لدى أغلب المصارف التجارية، وتعود أسباب تراجع هذه الودائع إلى العمليات العسكرية التي طالت بعض المحافظات وأدت إلى تدهور الوضع الأمني فضلاً عن تداعيات هبوط أسعار النفط والتي ولدت الأزمة المالية في الاقتصاد العراقي.

3- مؤشر القروض المصرفية :

تعتبر وظيفة منح القروض في المصارف التجارية الوظيفة الأساسية الثانية بعد وظيفة قبول الودائع لما لهذه الوظيفة من أهميه، إذ تعتبر القروض المورد الأساسي التي يعتمد عليها المصرف في الحصول على إيراداته، وكذلك تُمثل الجانب الأكبر من إستخداماته إذا تولي المصارف التجارية القروض عنايةً خاصة، كما وتعمل القروض التي تمنحها المصارف التجارية على زيادة النقد المتداول فضلاً عن أسهامها في النشاط الإقتصادي، إذ تعمل على تقدم ورخاء الإقتصاد. ويوضح الجدول (4) متوسط القروض الممنوحة ومتوسط التغير السنوي للمصارف التجارية العراقية للمدة (2010-2017).

الجدول (4)

مجموع القروض ومتوسط التغير السنوي للمصارف التجارية العراقية للمدة (2010-2017). (مليون دينار)

متوسط التغير السنوي %	المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات اسم المصرف
-0.46	184370.25	145602	195066	235718	226699	208184	137255	145657	180781	مصرف بغداد
72.69	5642.00	10789	9903	9835	7154	3956	2311	829	359	التجاري العراقي
48.37	100946.25	139089	137617	123883	128078	126369	89734	46958	15842	العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية
-3.35	160887.37	100252	113713	149925	187865	206777	197335	188852	142380	الشرق الأوسط العراقي للاستثمار
12.13	140998.12	118712	103401	123741	165468	244163	180576	116150	75774	الاستثمار العراقي
5.74	359587.62	329052	323328	324228	429452	537759	383970	286827	262085	المتحد للاستثمار
25.04	108956.12	134356	124683	179515	165327	115573	67493	49054	35648	الأهلي العراقي
17.71	5498.12	134	2930	6644	1227	2472	7458	10035	13085	الانتمان العراقي
125.16	200185.12	948387	108062	113908	126230	105472	74692	75548	49182	سومر التجاري
39.05	191071.37	204274	287550	280470	245481	241019	167382	67135	35260	الخليج التجاري
45.70	99365.87	147989	151220	132847	114096	109462	47068	68353	23892	ايلاف الاسلامي
23.18	146394.62	173463	172318	156906	165153	153688	202599	82557	64473	الموصل للتنمية والاستثمار
3.38	336834.12	219563	259849	347479	443163	489251	443053	268516	223799	الشمال للتمويل والاستثمار
19.82	42696.75	10463	9623	28440	85073	96974	50698	43931	16372	اشور الدولي للاستثمار
-9.91	87302.87	15341	49262	87570	142798	162232	86106	61897	93217	كرديستان الدولي للاستثمار والتنمية
64.99	310927.12	527297	433866	443163	330601	361163	255311	103828	32188	الوطني الاسلامي للاستثمار
21.82	87935.62	116742	114534	112747	102037	89654	67356	65702	34713	المنصور للاستثمار
1376388.10	66405.00	111277	157633	161443	96350	1	376	1481	2679	عبر العراق

المصدر: إعداد الباحثون اعتماداً على التقارير السنوية للمصارف التجارية أعداد مختلفة للمدة (2010 - 2017).

يتضح من الجدول (4) إنّ مصرف المتحد للإستثمار قد جاء في المرتبة الأولى من حيث متوسط القروض التي تمنحها المصارف وبمتوسط قدره (359587.62) مليون دينار، ومتوسط تغير سنوي (5.74%)، وبالرغم من ارتفاع متوسط القروض لهذه المصارف إلا أنها ما تزال دون المستوى المطلوب إذا ما تمت مقارنتها بحجم الودائع لدى هذه

المصارف، هذا وقد جاء مصرف الائتمان العراقي في المرتبة الأخيرة من حيث متوسط القروض الممنوحة التي بلغت (5498.12)، وبمتوسط تغير سنوي بلغ (17.71%)، ويرجع ذلك إلى أسباب عدّة منها إرتفاع أسعار الفائدة على القروض بالمقارنة مع أسعار الفائدة على الودائع، وإلى ارتفاع مخاطر منح القروض ويرجع السبب إلى عدم وجود ضمانات كافية هذا من ناحية، وإرتفاع قيمه هذه الضمانات من ناحية أخرى، كما وإنّ عدم وجود مؤسسات تقوم بالاستعلام والتأكد من طالبي القروض، وذلك تخوفاً من أن تتحول هذه القروض إلى قروض متعثرة يصعب تحصيلها مستقبلاً.

4- مؤشّر السيولة لدى المصارف التجارية:

تحتل السيولة أهمية كبيرة لدى المصارف التجارية فلا يُمكن لإدارة المصرف أن تطلب مهلة سداد من المودعين عند مطالبتهم بسحب ودائعهم، لأنّ ذلك يؤدي إلى زعزعة الثقة بين الزبائن والمصرف، لذلك حدّد البنك المركزي على المصارف التجارية الاحتفاظ بنسبة السيولة لا تقل عن (30%) من الوديعة لمواجهة المخاطر والسحوبات الطارئة. (التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق، 2015: 38)، ويوضح الجدول (5) متوسط نسبة السيولة ومتوسط التغير السنوي للمصارف التجارية عيّنة البحث للمدة (2010-2017).

الجدول (5)

نسب السيولة ومتوسط التغير السنوي للمصارف التجارية العراقية للمدة (2010-2017). (نسبة مئوية)

الاسم المصرف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط	متوسط التغير السنوي %
مصرف بغداد	71	54	77	71	57	57	55	55	62.12	-1.77
التجاري العراقي	53	116	124	150	174	176	129	104	128.25	16.83
العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية	186	95	92	91	111	119	120	118	116.50	-3.54
الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	74	58	62	56	67	67	64	82	66.25	2.70
الاستثمار العراقي	107	62	54	58	95	96	117	106	86.87	4.25
المتحد للاستثمار	73	25	41	20	4	29	11	12	26.87	62.72
الأهلي العراقي	98	126	123	101	117	132	120	140	119.62	6.36
الائتمان العراقي	48	74	55	129	152	153	178	175	120.50	28.03
سومر التجاري	143	170	170	175	184	168	210	198	177.25	5.37
الخليج التجاري	30	89	56	77	75	77	56	65	65.62	26.57
ايلاف الاسلامي	246	81	79	114	89	86	123	127	118.12	-0.61
الموصل للتنمية والاستثمار	52	56	69	79	50	75	97	93	71.37	11.99
الشمال للتنمية والاستثمار	67	53	58	58	59	46	25	31	49.62	-7.63
اشور الدولي للاستثمار	103	107	150	148	162	166	189	196	152.62	10.32
كردستان الدولي للاستثمار والتنمية	109	108	121	112	125	137	164	169	130.62	6.81
الوطني الاسلامي للاستثمار	117	86	65	55	65	54	37	33	64.00	-15.33
المنصور للاستثمار	53	104	181	115	107	104	101	102	108.37	17.45
عبر العراق	130	93	288	389	161	119	144	215	192.37	28.84

المصدر: إعداد الباحثون بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة.

يتضح من الجدول (5) إنّ كل المصارف التجارية قد التزمت بالنسبة المقررة التي حدّدها البنك المركزي العراقي باستثناء مصرفاً واحداً (مصرف المتحد للإستثمار) من مجموع (18) مصرف وإنّ أعلى متوسط لنسبة السيولة كان من نصيب مصرف عبر العراق بمتوسط (192.37%)، ومتوسط تغير سنوي قدره (28.84%)، وتدلّ هذه النسبة المرتفعة على الالتزام من قبل المصارف التجارية بتعليمات البنك المركزي العراقي، فضلاً عن إنّ هذه المصارف تتبع سياسة إستثمارية متحفظة، وهذا يدل على أمرين الأول وهو قدرة المصرف على مواجهته للالتزامات المختلفة والطارئة، والثاني

يشير إلى إنخفاض العوائد لهذه المصارف بسبب ارتفاع نسبة الأرصدة العاطلة لدى المصرف. أما المصرف الذي جاء في المرتبة الأخيرة فكان على رأسها المصرف المتحد للإستثمار بمتوسط قدره (26.87%)، ومتوسط تغير سنوي (62.72%)، ويعتبر المصرف الوحيد الذي نسبته دون النسبة المقررة من البنك المركزي، وتعكس هذه النسبة المخاطر العالية في السيولة نتيجة إنخفاض حجم الأصول السائلة بالنسبة لأجمالي الموجودات.

5- مؤشر معدل التوظيف:

يستخدم هذا المؤشر في الحكم على كفاءة المصارف في توظيف الأموال المتاحة لها في المجالات الإستثمارية المختلفة، في إطار السياسة الائتمانية للمصرف وسياسه استخدام الأموال، ويقاس هذا المؤشر من خلال قسمة الإستثمارات إلى أجمالي الودائع وحقوق المساهمين، وتوضح قدرة استخدام المصرف لمصادر التمويل (الودائع وحقوق المساهمين) لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف، وكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على قدرة المصرف في تلبية طلبات القروض الجديدة، كما وتختلف هذه النسبة عن بعض النسب السابقة كونها ترتبط بعلاقه عكسية مع نسبة السيولة، إذ إن توظيف الأموال يخفف من الأرصدة النقدية التي يُمكن أن تعزز حجم السيولة بالمصارف التجارية والجدول (6) يوضح متوسط نسبة الإستثمارات إلى أجمالي الودائع وحقوق المساهمين ومتوسط التغير السنوي للمصارف التجارية العراقية عيّن البحث للمدة (2010-2017).

الجدول (6)

معدل التوظيف ومتوسط التغير السنوي للمصارف التجارية العراقية للمدة (2010-2017). (نسبة مئوية)

متوسط التغير السنوي %	المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات اسم المصرف
-6.48	13.52	1.21	1.95	1.73	24.89	23.24	19.06	22.10	14.02	مصرف بغداد
-0.47	59.19	50.99	72.25	63.37	69.12	38.48	50.12	52.79	76.41	التجاري العراقي
25.47	6.48	2.60	2.52	9.69	8.66	9.84	8.47	2.08	8.05	العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية
99.94	6.19	11.19	16.97	6.99	4.03	2.53	5.41	0.82	1.59	الشرق الاوسط العراقي للاستثمار
112.97	2.44	4.34	2.96	6.82	0.70	0.90	1.08	1.06	1.67	الاستثمار العراقي
10.63	1.76	1.20	1.46	0.83	2.66	2.05	2.58	1.98	1.36	المتحد للاستثمار
209.89	5.00	5.36	4.97	0.52	2.43	6.19	0.65	9.18	10.73	الاهلي العراقي
4.06	68.65	76.76	86.29	66.17	67.90	67.79	67.69	53.49	63.12	الائتمان العراقي
-2.15	0.48	0.47	0.38	0.49	0.25	0.36	0.40	0.49	1.05	سومر التجاري
65.41	31.44	21.52	22.86	56.37	55.31	8.98	4.38	38.67	43.44	الخليج التجاري
-26.07	1.05	0.13	0.12	0.11	0.41	1.43	1.59	1.47	3.16	ايلاف الاسلامي
-4.58	2.35	1.75	1.26	1.52	1.66	2.81	3.80	2.56	3.50	الموصل للتنمية والاستثمار
78.45	4.25	7.41	6.38	8.68	3.94	3.58	0.70	2.17	1.17	الشمال للتمويل والاستثمار
229.32	12.80	0.75	0.97	3.27	1.29	4.02	46.51	2.45	43.14	اشور الدولي للاستثمار
-19.08	11.47	1.39	1.73	10.74	15.88	17.20	9.71	12.27	22.83	كردستان الدولي للاستثمار والتنمية
-30.16	0.07	0.01	0.02	0.02	0.02	0.02	0.03	0.05	0.41	الوطني الاسلامي للاستثمار
75.11	45.44	24.19	3.58	67.04	57.26	62.04	60.18	38.28	50.99	المنصور للاستثمار
322.13	18.53	8.84	0.46	3.72	1.35	90.93	18.70	9.94	14.32	عبر العراق

المصدر: إعداد الباحثون بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف للمدة (2010-2017).

ويتضح من الجدول (6) إن أعلى نسبة توظيف كانت في مصرف الائتمان العراقي بمتوسط (68.65%) ومتوسط تغير سنوي (4.06%)، وتشير هذه النسبة المرتفعة في التوظيف على كفاءة المصرف في تلبية القروض المصرفية، وايضاً على ارتفاع مصادر التمويل من الودائع وحقوق المساهمين هذا من الناحية الإيجابية، اما فيما يخص الجانب السلبي فيشير هذا الارتفاع على أنّ المصرف قد يتعرض إلى مخاطر أكثر من المصارف الأخرى؛ نتيجة توجيه أغلب أمواله نحو التوظيف، لذلك يجب أخذ الحيطة والحذر عند منح القروض الاضافية، وفي المقابل جاء المصرف الوطني الاسلامي للإستثمار بالمرتبة الأخيرة بأقل نسبة توظيف بمتوسط بلغ (0.07%)، ومتوسط تغير سنوي (-30.16%)،

ويدل ذلك على إنخفاض نشاط المصرف وقدرته في منح القروض والسلف قياساً بحجم الودائع التي يحصل عليها من زبائنه، ويدل أيضاً على إنخفاض المخاطر لدى المصرف بسبب ارتفاع حجم السيولة الأمر الذي يُمكن تفسيره بأن عند قياس نسبة التوظيف القدرة على تفسير احتمالات وتوجهات المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها المصارف التجارية العراقية عينة البحث (بمعنى آخر تبين الزيادة في نسبة التوظيف دون مراعاة الاحتفاظ بنسبة السيولة التي يفرضها البنك المركزي فقد يتعرض المصرف إلى السحوبات الطارئة والمفاجئة، أما في حال إنخفاض نسبة التوظيف فسوف ترتفع السيولة عن النسبة المقررة وبالتالي ارتفاع حجم الأرصدة النقدية المُعطلة).

6- مؤشر عدد الفروع:

يُمكن قياس الكثافة المصرفية من خلال عدد فروع المصارف لكل (10000) نسمة؛ أي قسمة عدد الفروع المصرفية على عدد السكان، ومن خلال النتائج التي ظهرت تبين أن القطاع المصرفي في العراق يُعاني من إنخفاض هذه الكثافة، فحسب (التقرير السنوي للاستقرار المالي، 2017: 92-93) تبين أن الكثافة المصرفية لا تزال بحدود فرعاً واحداً لكل (44000) نسمة، في حين بلغت هذه النسبة في البلدان المتقدمة أن هناك (6) مصارف لكل (10000) نسمة من السكان الأمر الذي يؤثر على إنخفاض جودة الخدمات المقدمة من قبل المصارف، وتراجعها في تلبية الاحتياجات الأكبر عدد من السكان وهذا بدوره ينعكس على أهداف المصارف التجارية في تحقيق معدلات ربحية مرتفعة وبالعكس، والجدول (7) يوضح متوسط عدد الفروع ومتوسط التغير السنوي للمصارف التجارية عينة البحث للمدة (2010-2017).

الجدول (7)

عدد الفروع ومتوسط التغير السنوي للمصارف التجارية العراقية للمدة (2010-2017).

متوسط التغير السنوي %	المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات اسم المصرف
-0.36	40	33	36	41	46	45	44	38	35	مصرف بغداد
1.67	10	11	12	10	10	10	10	10	10	التجاري العراقي
10.46	14	14	15	14	14	20	16	9	9	العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية
-0.52	20	18	18	19	22	22	22	20	19	الشرق الأوسط العراقي للاستثمار
-1.52	20	16	17	21	25	20	20	20	19	الاستثمار العراقي
16.80	18	25	22	22	18	19	17	13	9	المتحد للاستثمار
16.56	9	14	12	10	10	8	8	7	5	الأهلي العراقي
-12.31	12	5	5	10	16	15	15	14	16	الانتمان العراقي
1.59	10	10	10	10	10	10	10	10	9	سومر التجاري
0.84	22	20	26	24	24	23	23	17	21	الخليج التجاري
4.19	16	17	17	17	16	16	16	16	13	ايلاف الاسلامي
-5.97	14	8	13	14	17	14	14	14	14	الموصل للتنمية والاستثمار
-4.65	15	7	7	18	18	18	18	18	14	الشمال للتمويل والاستثمار
12.79	7	8	11	8	8	7	5	4	4	اشور الدولي للاستثمار
-7.86	7	5	5	5	5	5	5	4	20	كردستان الدولي للاستثمار والتنمية
42.11	5	6	7	7	6	7	5	3	1	الوطني الاسلامي للاستثمار
8.69	9	9	10	10	9	9	8	13	7	المنصور للاستثمار
10.71	3	3	3	4	2	2	2	2	2	عبر العراق

المصدر: إعداد الباحثون اعتماداً على البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة.

يتضح من الجدول (7) إن مصرف بغداد قد جاء بالمرتبة الأولى من حيث عدد الفروع بمتوسط بلغ (39.75) فرعاً ومتوسط تغير سنوي (-0.36%) ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى زيادة عدد الخدمات المصرفية وتقديمها بجوده

وسرعه لشرائح المجتمع، ومن ثم ارتفاع حجم الأرباح لمصرف بغداد مقارنة بالمصارف الأخرى، ورغم ارتفاع هذه النسبة لمصرف بغداد إلا أن النسبة ما زالت بعيدة جداً عن معدلاتها العالمية المعيارية مما يسجل تراجع في الخدمات المصرفية والمالية مقارنة بالدول المتقدمة، أما المصرف الذي جاء في المركز الأخير فهو عبر العراق بمتوسط (2.50) فرعاً ومتوسط التغير السنوي (10.71%)، إن انخفاض المتوسطات يشير إلى انحسار انتشارها وانكماش خدماتها المقدمة، وقد يكون أحد الأسباب التي أدت إلى عدم انتشار فروع هذه المصارف هو نتيجة الأوضاع السياسية والأحداث الأمنية التي تشهدها البلاد فضلاً عما أفرزته حاله تنامي عجز الموازنة العامة للدولة الناجم أساساً عن انخفاض أسعار النفط وما ترتب عن ذلك من تداعيات وتأثيرات جمه انعكست بشكل أو بآخر على أعمال القطاعات الاقتصادية ولاسيما المؤسسات المالية والمصرفية وأدت إلى تحجيم انتشارها لتصل لأكبر شريحة من المجتمع.

7- مؤشر عمر المصرف:

يُمارس هذا المؤشر دوراً كبيراً في الربحية، فهو يعتبر كأحد المحددات الداخلية للمصارف التجارية، فالمصارف التي تكون أعمارها طويلة وتمتلك سمعةً حسنة تحوز على ثقة الجمهور قياساً بالمصارف الجديدة أو حديثه النشأة، فالجمهور يكون مطمئن للمصارف ذات الأعمار الطويلة وذلك لثقته وعلمه بأن هذه المصارف قادرة على البقاء والاستمرار، كما وإن أدارتها تمتلك الكثير من الأصول والخبرة المصرفية في مجال عملها في الصناعة المصرفية وذلك لأن المصارف قد تستهلك أغلب أصولها في السنوات الأولى، ذلك لما تدفعه المصارف من أموال على التأسيس، وبيّن الجدول (8)، متوسط عُمر المصارف التجارية العراقية ومتوسط التغير السنوي.

الجدول (8)

متوسط العمر للمصارف التجارية العراقية للمدة (2010-2017). (سنة)

متوسط التغير السنوي %	المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات
4.81	21.5	25	24	23	22	21	20	19	18	اسم المصرف
4.81	21.5	25	24	23	22	21	20	19	18	مصرف بغداد التجاري العراقي
5.05	20.5	24	23	22	21	20	19	18	17	العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية
5.05	20.5	24	23	22	21	20	19	18	17	الشرق الاوسط العراقي للاستثمار
5.32	19.5	23	22	21	20	19	18	17	16	الاستثمار العراقي
5.32	19.5	23	22	21	20	19	18	17	16	المتحد للاستثمار
5.05	20.5	24	23	22	21	20	19	18	17	الاهلي العراقي
6.79	15.5	19	18	17	16	15	14	13	12	الائتمان العراقي
7.29	14.5	18	17	16	15	14	13	12	11	سومر التجاري
7.29	14.5	18	17	16	15	14	13	12	11	الخليج التجاري
8.58	12.5	16	15	14	13	12	11	10	9	ايلاف الاسلامي
8.58	12.5	16	15	14	13	12	11	10	9	الموصل للتنمية والاستثمار
11.71	9.5	13	12	11	10	9	8	7	6	الشمال للتمويل والاستثمار
13.38	8.5	12	11	10	9	8	7	6	5	اشور الدولي للاستثمار
13.38	8.5	12	11	10	9	8	7	6	5	كردستان الدولي للاستثمار والتنمية
37.04	4.5	8	7	6	5	4	3	2	1	الوطني الاسلامي للاستثمار
15.65	7.5	11	10	9	8	7	6	5	4	المنصور للاستثمار
15.65	7.5	11	10	9	8	7	6	5	4	عبر العراق

المصدر: إعداد الباحثون بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف للمدة (2010-2017).

يوضح الجدول (8) إن أعلى متوسط لعمر المصارف كانت من نصيب مصرف بغداد والمصرف التجاري العراقي بمتوسطات بلغت (21.5) سنة، ومتوسط تغيير سنوي (4.81%) لكل منهما للمدة (2010-2017)، ويعكس هذا الارتفاع في أعمار المصارف إلى قدرة المصرف على البقاء والاستمرار، وكذلك تعكس الخبرة لدى إدارة هذه المصارف

في العمل بالقطاع المصرفي مما يعول عليه بارتفاع حجم المُعاملين مع هذه المصارف وبالتالي ارتفاع حجم الودائع لديه والتي سوف تسهم بارتفاع معدلات الربحية، في حين جاء المصرف الوطني الاسلامي للإستثمار في المركز الأخير بأقل عمر بمتوسط بلغ (4.5)، ومتوسط تغير سنوي (37.04%)، وأن هذا الإنخفاض في أعمار المصارف أدى إلى تخوف الجمهور من التعامل مع هذه المصارف حيث لم يعد يثق بقدرة هذه المصارف على البقاء والاستمرار وأيضاً إنخفاض خبرة هذه المصارف في العمل المصرفي كونها حديثة الظهور على الساحة المصرفية وإيضاً يرجع السبب في ظهور ونشوء هذه المصارف بأوقات متأخرة إلى عدم وجود الثقة الكافية في بيئة العراق والمخاوف التي نشأت لدى أصحاب رؤوس الأموال من إنشاء المصارف التجارية نتيجة ما مر به العراق من حروب وفترات حصار.

2-3 : تحليل المتغيرات الخارجية.

تعتبر المتغيرات الخارجية من العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية وسُميت بالخارجية لأن إدارة المصرف لا تستطيع أن تُسيطر عليها والتحكم فيها باستثناء التنبؤ بها أو التكيف معها واحتوائها عند حدوث اي خلل من شأنه التأثير على المصرف وحجم أرباحه، وسوف نتطرق إلى تحليل المتغيرات الخارجية المستخدمة بالجانب القياسي.

1- مؤشر سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف بأنه قيمة العملة الأجنبية مقومة بوحدات من العملة المحلية ويتحدد سعر الصرف من خلال العلاقة بين الطلب والعرض في السوق. وبعبارة أخرى يعكس سعر الصرف لعملة بلد ما مستويات الأسعار المحلية لذلك البلد أراء المستثمرين والمتعاملين الاجانب، ويعتبر سعر الصرف من أهم محددات الإستثمار، وإن أي تغير فيه يعني تغير في أسعار الموجودات المحلية وعوائدها، أي أن عدم استقرار سعر الصرف سوف ينعكس على عدم استقرار عوائد الموجودات المحلية وان إنخفاضه يؤدي إلى إنخفاض تلك العوائد في نظر المستثمرين الأجانب (العاني، 2002: 76). والجدول (9) يوضح تقلبات سعر الصرف الدينار العراقي تجاه الدولار في السوق الموازي للمدة (2010-2017).

الجدول (9)

سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار في السوق الموازي للمدة (2010-2017). (دينار/دولار)

السنة	سعر صرف السوق
2010	1186
2011	1196
2012	1233
2013	1232
2014	1214
2015	1247
2016	1275
2017	1258

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات مختلفة.

يلاحظ من الجدول (9) وجود تحسن في قيمة الدينار العراقي بعد البدء بعملية نافذه العملة فقد بلغ سعر الصرف (1186) دينار للدولار الواحد عام (2010)، ويبقى مستقراً لغايه (2013)، إذ تميزت الفترة المحصورة بين (2010-2013) باستقرار ملحوظ في أسعار الصرف ويرجع السبب وراء تحسن واستقرار أسعار الصرف إلى تزايد الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي إذ بلغت أكبر من (60) مليار دولار نهاية عام (2011) وتجاوز ذلك بعد عام (2012)، ولكن في نفس الوقت يعتبر هذا الاستقرار لسعر الصرف من النوع الحرج كون الإيرادات النفطية هي المصدر الوحيد ومعرضه لتقلبات السوق النفطية، فضلاً عن تنامي مستوى الإنفاق العام والتي تنعكس في زيادة الطلب

على الدولار، وتسبب تقلبات مفاجئة في أسعار الصرف لدى السوق العراقي، وعليه يعتبر الاستقرار الذي تسعى اليه السياسة النقدية من خلال السوق المفتوح رهين تنوع النقد الاجنبي، وهذا لا يحدث إلا بتنوع البيئة الإنتاجية في العراق (داغر، 2014: 42). وبالرغم من تصاعد العمليات العسكرية لمواجهة عصابات داعش الإرهابية فإن سعر الصرف حافظ على توازنه ففي عام (2014) فقد بلغ سعر الصرف (1214) دينار مقابل الدولار الواحد. اما في عام (2015) بلغ سعر صرف الدينار اتجاه الدولار الأمريكي في السوق (1247) مسجلاً نسبة نمو قياساً بالسنة السابقة، ويعزى ذلك إلى ارتفاع حجم الطلب عليه لغرض المضاربة. فيما شهدت الاعوام (2016) و(2017) استقراراً واضحاً، إذ بلغ معدل سعر الصرف الدينار (1275) و(1258) لكل دولار امريكي، ويعود سبب الاستقرار إلى اتخاذ البنك المركزي نافذه بيع العملة الأجنبية وسيلة لضمان الاستقرار لسعر الصرف وكذلك أعطى للمصارف الحكومية دوراً كبيراً في بيع وشراء الدولار، وايضاً تدقيق الأموال المستخدمة لشراء الدولار من نافذه العملة (تقرير السياسة النقدية السنوي، 2017: 8).

2- مؤشر سعر الفائدة:

بناءً على ما شهده الإقتصاد العراقي من تغيرات بعد عام (2004)، والتي أدت به إلى التوجه نحو إقتصاد السوق، فضلاً عن الاندماج بالإقتصادات العالمية وجذب الإستثمار الاجنبي، كان على البنك المركزي العراقي القيام باتخاذ بعض التدابير والقرارات لمواكبة الأحداث والتغيرات، وكان على رأس هذه التغيرات هو جعل سعر الفائدة الأساسي (سعر السياسة النقدية) السائد في السوق دالة طردية في كل من فجوة الناتج والتضخم، بمعنى ربط سعر الفائدة بحالة الإقتصاد فيرفع هذا السعر عندما يكون التضخم أعلى من المعدلات المستهدفة، وتخفيضه في حاله اتجاه الإقتصاد نحو الركود. ويوضح الجدول (10) تطورات سعر الفائدة للمدة (2010-2017).

الجدول (10)

سعر الفائدة للبنك المركزي والمصارف التجارية في العراق للمدة (2010 – 2017). (نسبة مئوية)

السنوات	سعر الفائدة للبنك المركزي	معدل سعر فائدة الإيداع	معدل سعر فائدة الإقراض
2010	6.25	7.17	13.32
2011	6.0	6.90	13.56
2012	6.0	6.77	13.00
2013	6.0	6.60	13.12
2014	6.0	6.01	12.37
2015	6.0	5.75	12.27
2016	4.33	5.65	12.30
2017	4.0	5.53	12.44

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية (2010-2017)، اعداد مختلفة.

يتضح من الجدول (10) إنَّ السلطات النقدية قامت بتخفيض سعر الفائدة في عام (2010) قياساً بالسنوات السابقة ليكون (6.25%) ويعود السبب إلى إنخفاض معدلات التضخم المرتفعة، إذ انخفض معدل التضخم بنسبة (5.8%) عن السنة السابقة (2009)، (النشرة الإحصائية السنوية، 2010: 84) فضلاً عن إنَّ القيام بتخفيض سعر الفائدة جاء استناداً لقواعد الاستقرار الإقتصادي وألياته التي اعتمدها السياسة النقدية للقيام بتحفيز النشاط الائتماني وبالتالي تحفيز النمو الحقيقي في الإقتصاد، اما في عام (2011) فقد حصل إنخفاض آخر لسعر الفائدة ليصبح مقداره (6.0%)، ليثبت عند هذا المستوى للمدة (2011-2015) إلى أن انخفض في عام (2016)، إلى مستوى (4.33%)، ثم ما لبث أن انخفض مره اخرى في عام (2017)، ليصل (4.0%)، ويرجع هذا الإنخفاض نتيجة لسياسة البنك المركزي التي قادها لدعم عملية التنمية الإقتصادية في البلد من جهة، وتوفير الامكانيات اللازمة للنهوض بواقع الإقتصاد العراقي وتجاوز الازمة المالية من جهة اخرى. ويتضح أيضاً من الجدول (10) إنَّ معدل سعر فائدة الإيداع لدى المصرف أخذ بالإنخفاض التدريجي للمدة (2010-2017)، ممَّا انعكس بشكل سلبي على الودائع لدى المصارف

التجارية ولاسيما في السنتين الاخيريتين. أما سعر فائدة الاقراض فعلى الرغم من الإنخفاض التدريجي لهذا المعدل فهو ما زال مرتفعاً إذا ما قورن مع معدل سعر فائدة الايداع، إذ بلغ متوسط الانتشار بين سعر فائدة الإقراض وسعر فائدة الإيداع (6.5%)، وهي تعتبر أعلى من النسبة المحددة والمتعارف عليها دولياً والتي تتراوح بين (1%-3%)، (التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق، 2013: 34)، وانعكس هذا الارتفاع الكبير في سعر فائدة الإقراض بشكل سلبي على حجم الائتمانات المقدمة من قبل المصارف التجارية العراقية للجمهور إذ بقيت معدلات الائتمان المقدمة للجمهور متدنية مقارنة بما تمتلكه هذه المصارف التجارية من أموال.

المبحث الثالث: قياس وتحليل العوامل المحددة للربحية في المصارف التجارية العراقية باستخدام معدل العائد على حقوق المساهمين للمدة (2010-2017).

1-3 : توصيف النموذج القياسي.

يقصد به صياغة العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات موضوع البحث في صورة رياضية من أجل قياس وتحليل معاملاتها باستعمال طرق تقدير نماذج إحداد البيانات اللوحية وهذا يتطلب تحديد متغيرات البحث والتوصيف الدالي. وبناءً على التحليل النظري للربحية والعوامل المحددة لها، وواقع المصارف التجارية العراقية عينة البحث والمعلومات المتاحة عن الدراسات القياسية السابقة، يمكن صياغة النموذج القياسي للعوامل المحددة للربحية وفق العلاقة الدالية الآتية :

$$Y = f(X_j) \quad J = 1, 2, \dots, 10$$

إذ إن:

Y: معدل الربحية بدلالة العائد على حقوق المساهمين (ROE)

X₁: المديونية X₂: الودائع X₃: القروض X₄: السيولة X₅: معدل التوظيف X₆: عدد الفروع
X₇: عمر المصرف X₈: سعر الصرف X₉: سعر فائدة الاقراض X₁₀: سعر السياسة النقدية.

2-3 : الاحصاءات الوصفية لمتغيرات النموذج القياسي.

قبل البدء بتقدير وتحليل نماذج إحداد البيانات اللوحية لقياس العوامل المحددة للربحية لابد من وصف بيانات متغيرات البحث التابع (Y) والمستقلة (X_J) وتوضيح معالمها الرئيسية، وذلك باستخدام أساليب التحليل الاحصائي الوصفي وهي الوسط الحسابي، الوسيط، الانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف. والجدول الآتي يوضح الاحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث.

الجدول (11)

المؤشرات الاحصائية الوصفية لمتغيرات البحث

المؤشرات	Y	X ₁	X ₂	X ₃	X ₄	X ₅	X ₆	X ₇	X ₈	X ₉	X ₁₀
Mean	6.1650	17.0694	298427.3	146444.7	103.1667	16.1759	13.9027	14.3888	1230.125	12.7975	5.5725
Median	4.4000	6.5000	192413.0	116446.0	96.5000	3.7600	13.0000	15.0000	1232.500	12.7200	6.0000
Std. Dev.	5.7888	25.8953	279032.3	137552.6	56.0339	23.4832	8.7811	6.0500	28.5132	0.4807	0.8236
Coefficient of variation	93.8960	151.7059	93.5009	93.9280	54.3139	145.1739	63.1611	42.0465	2.3179	3.7562	14.7797
Maximum	24.9800	10000000	1491599	948387.0	389.0000	90.9300	46.0000	25.0000	1275.000	13.5600	6.2500
Minimum	-8.7200	0.0000	975.0000	1.0000	4.0000	0.0100	1.0000	1.0000	1186.000	12.2700	4.0000
Observation	144	144	144	144	144	144	144	144	144	144	144

المصدر: إعداد الباحثون اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10) .

ويستدل من مؤشرات الجدول أعلاه إنَّ نسبة المديونية (X_1)، هي من أكثر المتغيرات تشتتاً خلال مدة البحث إذ كانت لها أعلى قيمة لمعامل الاختلاف، ويليه متغير معدل التوظيف (X_5)، في حين إنَّ سعر الصرف (X_8) يُعتبر أقل المتغيرات تشتتاً إذ كانت له أقل قيمة لمعامل الاختلاف، يليه متغير سعر فائدة الإقراض (X_9)، وقد يُعزى هذا التشتت إلى التقلبات السياسية والمالية والوضع الأمني المتردي التي شهدها العراق خلال مدة البحث والتي ألقنت بظلالها وانعكست آثارها على الوضع الإقتصادي والمالي في العراق والذي يعكس حالة التشتت التي اعترت بيانات المتغيرات تحت الدراسة.

3-3-1 : تحليل معاملات الارتباط (Correlation Coefficient Analysis).

لإختبار وتحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة (X_j) ومؤشر العائد على حقوق المساهمين (المتغير التابع (Y)) تم استخدام معامل بيرسون للارتباط (Pearson correlation coefficient) وكما مبين في الجدول الآتي.

الجدول (12)

معاملات الارتباط بين مؤشر قياس الربحية ممثلة بالعائد على حقوق المساهمين والمتغيرات المستقلة.

العائد على حقوق المساهمين Y		
المتغيرات المستقلة (X_j)	معامل الارتباط (r)	Prob.
X_1	-0.1791	0.0317**
X_2	0.3301	0.0001***
X_3	0.1665	0.0461**
X_4	-0.2871	0.0005***
X_5	-0.0404	0.6304
X_6	0.2205	0.0079***
X_7	-0.1856	0.0259**
X_8	-0.3776	0.0000***
X_9	0.4825	0.0000***
X_{10}	0.3780	0.0000***

المصدر: إعداد الباحثون اعتماداً على مُخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews10).

- (*) (**) (***) تدل على أنَّ معامل الارتباط معنوي عند مستوى (10%، 5%، 1%) على التوالي. ويستدل من نتائج الجدول (12) الآتي:

- توجد علاقة ارتباط عكسية معنوية احصائياً عند مستوى معنوية أقل من (5%) مع المتغيرات المستقلة (المديونية X_1 ، السيولة X_4 ، عمر المصرف X_7 وسعر الصرف X_8). وعلاقة ارتباط طردية معنوية مع المتغيرات المستقلة (الودائع X_2 ، القروض X_3 ، عدد الفروع X_6 ، سعر فائدة الإقراض X_9 وسعر السياسة النقدية X_{10})، مما يعني قبول فرضية البحث.
- لا توجد علاقة ارتباط معنوية احصائياً مع المتغير المستقل معدل التوظيف (X_5).

3-4 : اختبار الصيغة الرياضية المناسبة.

يُعتبر الأسلوب الكمي وسيلةً مهمه في تفسير أبعاد النظرية الإقتصادية على مستوى الإقتصاد الكلي، ويتم ذلك من خلال تحويل المتغيرات الإقتصادية قيد الدراسة إلى صيغ رياضية تأخذ شكل الدالة ومن أجل الوصول إلى أفضل الصيغ الرياضية؛ تم تقدير النموذج وفق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) باستخدام الصيغة الخطية والنصف اللوغاريتمية من اليمين واستبعاد الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة كون بعض المتغيرات المعتمدة تحتوي على القيم السالبة، وتم اختيار الصيغة النصف اللوغاريتمية للنموذج كونها تعطي مؤشرات إحصائية أفضل من غيرها إذ

تمتلك أعلى قيم لـ (R^2, \bar{R}^2, F) وأقل قيمة لـ $(S.E)$ ومعايير فترات الابطاء $(AIC, SC, H.Q)$ كما موضحة في الجدول (13)، وعليه سيتم صياغة وتقدير وتحليل النموذج القياسي وفق الصيغة نصف اللوغاريتمية من اليمين.

الجدول (13)

نتائج التقدير لاختيار الصيغة الرياضية المناسبة لإنموذج العائد على حقوق المساهمين.

إنموذج العائد على حقوق المساهمين (Y)		المؤشرات الاحصائية
الصيغة النصف لوغاريتمية	الصيغة الخطية	
0.454981	0.413504	R^2
0.410308	0.369406	Adj. R^2
4.291517	4.596892	S.E.
10.18456	9.377041	F
5.830243	5.961952	AIC
6.069294	6.188812	SC
5.927384	6.054135	H.Q

المصدر: إعداد الباحثون اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10).

3- 5 : صياغة النموذج القياسي.

بعد إختيار الصيغة نصف اللوغاريتمية من اليمين للنموذج القياسي، يتم أخذ اللوغاريتم الطبيعي (Ln) لجميع المتغيرات المستقلة قيد البحث، وبناءً على الإطار النظري فإن النموذج القياسي للبحث هو عبارة عن نموذج إنحدار متعدد للبيانات اللوحية بالصيغة نصف اللوغاريتمية والتي تأخذ الصيغة الآتية :-

$$Y_{it} = \beta_{0i} + \sum_{j=1}^k \beta_j Ln X_{jit} + u_{it} \dots \dots \dots (1)$$

إذ إن :

Y_{it} :- ربحية المصرف i ممثلة بالعائد على حقوق المساهمين للمدة t .

X_{jit} :- قيم المشاهدات للمتغير المستقل (J) في المصرف i للمدة t .

B_j :- معالم الإنحدار للمتغيرات المستقلة (المطلوب تقديرها).

B_{0i} :- معلمة الحد الثابت للمصرف i (المطلوب تقديرها).

u_{it} :- الخطأ العشوائي، ويُمثل ذلك الجزء من الربحية الذي يتغير بشكل عشوائي نتيجة عوامل ومحددات أخرى غير مضمنة في النموذج القياسي قيد البحث.

K :- عدد المتغيرات المستقلة $(K=10)$ ؛ $(J = 1, 2, \dots, K)$.

i :- عدد المصارف التجارية عينة البحث، $(i = 1, 2, 3, \dots, 18)$ ؛ $(N = 18)$.

t :- المدة الزمنية $(2010-2017)$ ، $(t = 1, 2, 3, \dots, 8)$ ؛ $(T = 8)$.

NT :- عدد المشاهدات الكلية للبيانات اللوحية ؛ $(NT = 144)$.

Ln :- اللوغاريتم الطبيعي للأساس e .

3- 5- 1 : إختبار التجانس لـ (Hsiao) للنموذج القياسي.

من خلال هذا الإختبار نهدف للتحقق من خاصية التجانس أو عدم التجانس لإنموذج البيانات اللوحية المستخدم، اي تساوي معاملات المتغيرات المستقلة واختلاف الحد الثابت لإنموذج المدروس على المستوى الفردي،

حيث (N=18 ، T=8) مشاهدة، ويقوم هذا الإختبار بالمفاضلة بين إنموذج الإنحدار التجميعي (PRM) وإنموذج إنحدار التأثيرات الفردية الثابتة (FEM) أو إنموذج إنحدار التأثيرات العشوائية (REM) وعلى ثلاث مراحل (نصيب، 2017: 250)، ويمكن تلخيص نتائج هذا الإختبار بالجدول الآتي:

الجدول (14)
نتائج إختبار التجانس لـ(Hsiao).

النتيجة	الاحصائية الجدولية P-Value	الاحصائية المحسوبة F-Stat	الإختبار	فرضية العدم	النموذج
رفض H_0^1	0.001304	3.487658	F1	$B_{oi} = B_o$ $B_{ji} = B_j$	إنموذج العائد على حقوق المساهمين Y
قبول H_0^2	0.116894	1.897735	F2	$B_{ji} = B_j$	
رفض H_0^3	5.53E-05	3.334440	F3	$B_{oi} = B_o$	

المصدر: إعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews.10).

بالاعتماد على قيمة F-Stat المحسوبة، وعلى القيمة الاحتمالية لها P-Value المبينة في الجدول أعلاه تبين لنا أنّ (F₁) المحسوبة في النموذج أكبر من F الجدولية البالغة (2.75) عند مستوى معنوية (5%) ما يعني رفض (فرضية عدم: H_0^1) والتي تُصّ على وجود حالة التجانس التام بين معاملات المتغيرات المستقلة والحد الثابت، ممّا يعني رفض إنموذج الإنحدار التجميعي (PRM)، وقبول (فرضية عدم: H_0^2) والتي عندها كانت (F₂) المحسوبة أقل من F الجدولية البالغة (3.84) عند مستوى معنوية (5%)، ما يعني قبول فرضية تجانس (تجانس) معاملات الإنحدار (X_j) لجميع المصارف التجارية، في حين كانت (F₃) المحسوبة أكبر من F الجدولية البالغة (2.01) عند مستوى معنوية (5%) وبذلك نرفض (فرضية عدم: H_0^3) التي تُصّ على وجود حالة التجانس للحدود الثابتة، ويستدل من هذه النتائج رفض إنموذج الإنحدار التجميعي (PRM) وقبول الفرضية التي تُصّ على وجود اثاراً فردية للمصارف التجارية العراقية على مؤشر قياس الربحية وهذه الأثار إما أنّ تكون ثابتة ويتم تقدير النموذج القياسي بموجب إنموذج إنحدار التأثيرات الثابتة (FEM) أو اثاراً عشوائياً والتقدير يكون باستعمال نموذج إنحدار التأثيرات العشوائية (REM) وبحسب النموذج في الصيغة (1) أعلاه.

المبحث الرابع : نتائج تقدير النموذج القياسي للعوامل المحددة للربحية المصرفية باستعمال نماذج إنحدار البيانات اللوحية.

بغية تحقيق هدف البحث المُتمثل في قياس وتحليل العوامل المحددة للربحية في المصارف التجارية العراقية للمدة (2010-2017) فقد تم استعمال نماذج إنحدار البيانات اللوحية (PRM, FEM, REM) في تقدير نموذج مؤشر قياس الربحية وهو إنموذج العائد على حقوق المساهمين باستخدام الصيغة نصف اللوغاريتمية من اليمين الموضحة في الصيغة (1) أعلاه.

وبالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews.10) حيث تغطي المدة الزمنية (T=8) لـ(N=18) من المصارف التجارية العراقية وبذلك يكون عدد مشاهدات البيانات اللوحية الكلية (NT = 144) مشاهدة. والجدول الآتي يوضح نتائج التقدير التي تم الحصول عليها.

الجدول (15)
نتائج تقدير إنموذج العائد على حقوق المساهمين (Y).

المتغيرات المستقلة	المعلمة	PRM		FEM		REM	
		تقدير المعلمة	t-Statistic	تقدير المعلمة	t-Statistic	تقدير المعلمة	t-Statistic
C	B ₀	-456.4690	-1.9533***	-345.1872	-1.6947***	-435.9912	-2.1544**
LnX ₁	B ₁	-0.906659	-2.3183**	-1.907520	-4.0096*	-1.057966	-2.9270*
LnX ₂	B ₂	2.468961	5.2024*	3.418652	5.0003*	2.741175	6.0997*
LnX ₃	B ₃	-1.558440	-3.5896*	-2.013434	-4.3918*	-1.673086	-4.2457*
LnX ₄	B ₄	0.805484	1.1343	2.832673	3.0840*	1.145632	1.7222***
LnX ₅	B ₅	0.009026	0.0377	-0.705625	-1.9180***	-0.089174	-0.4012
LnX ₆	B ₆	0.800530	1.1722	2.301045	1.9051***	1.004451	1.5133
LnX ₇	B ₇	-3.091688	-4.8933*	-2.712959	-3.5302*	-3.036383	-5.2884*
LnX ₈	B ₈	43.72329	1.4957	26.23697	1.0187	40.47784	1.5971
LnX ₉	B ₉	54.30170	3.5810*	53.60604	3.9777*	54.02966	4.0976*
LnX ₁₀	B ₁₀	6.371577	1.9868**	4.502399	1.5703	6.029294	2.1667**
R ²		0.530566		0.693513		0.540846	
Adj- R ²		0.495270		0.622176		0.506323	
D.W		1.050166		1.940096		1.154990	
F- Stat.		15.03198		9.721593		15.66632	
Prob. (F- Stat.)		(0.00000)		(0.00000)		(0.00000)	
S.E.of Regression		4.112624		3.558232		3.963633	
طريقة التقدير		OLS		LSDV		GLS	

المصدر: إعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews.10).

- (*), (**), (***) : تشير إلى معنوية احصاءة (t) عند مستوى معنوية (1%، 5%، 10%) على التوالي.

4-1 : تحليل نتائج إختبارات تحديد إنموذج الإنحدار الملائم للبيانات اللوحية.

بعد تقدير نموذج مؤشر قياس الربحية ممثلة بالعائد على حقوق المساهمين للمصارف التجارية العراقية باستعمال نماذج إنحدار البيانات اللوحية لابد من اختيار أفضل نموذج من بين النماذج الثلاثة (PRM , FEM , REM) ويتحقق ذلك من خلال اجراء إختبارات المفاضلة بينهما باستعمال إختبار مضاعف لاكرانج (LM) وإختبار هيوسمان (Hausman).

أ- نتائج إختبار مضاعف لاكرانج (Breusch-pagan Test).

يُستخدم إختبار (LM) للمفاضلة بين إنموذج الإنحدار التجميعي (PRM) وإنموذج التأثيرات الثابتة (FEM) أو إنموذج التأثيرات العشوائية (REM)، والذي يتبع توزيع مربع كأي (χ^2) بدرجة حرية واحدة، والجدول الآتي يوضح نتائج الإختبار لنموذج قياس الربحية (Breusch and pagan,1980: 236).

الجدول (16)
نتائج إختبار (LM) لنموذج قياس الربحية.

الفرضية		القيمة الاحتمالية	القيمة الاحصائية	الإختبار	النموذج
إنموذج الآثار الثابتة والعشوائية H ₁	إنموذج الإنحدار التجميعي H ₀	P-value	Statistic		إنموذج العائد على حقوق المساهمين Y
قبول	رفض	0.0192	173.8409	Breusch-Pagan(LM)	

المصدر: إعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews.10).

من الجدول أعلاه يفودنا الإختبار إلى رفض (فرضية العدم: H_0) التي تنص على أن نموذج الإنحدار التجميعي هو الملائم، وقبول (الفرضية البديلة: H_1) التي تنص بأن الإنموذج الملائم هو إما إنموذج التأثيرات الثابتة أو إنموذج التأثيرات العشوائية، لأن قيمة احصاءة (LM) المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية لمربع كأي (x^2) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية واحدة، وكما يتضح من القيم الاحتمالية لها (P-value) والتي هي أقل من (5%)، مما يعني وجود أثراً للمتغيرات المستقلة على مؤشر قياس الربحية وهذا الأثر إما يكون أثراً ثابتاً أو أثراً عشوائياً.

ب- نتائج إختبار هيوسمان (Hausman Test).

للمفاضلة والاختيار بين إنموذج إنحدار التأثيرات الثابتة (FEM) والتأثيرات العشوائية (REM) يستخدم إختبار هيوسمان (H-test) ويستخدم هذا الإختبار احصائية (H) والتي تتبع توزيع مربع كأي (x^2) بدرجة حرية (K) والتي تُمثل عدد المتغيرات المستقلة في النموذج (Verbeek, 2017: 386)، والجدول (17) يوضح نتائج هذا الإختبار لنموذج مؤشر قياس الربحية.

الجدول (17)
نتائج إختبار Hausman لنموذج قياس الربحية.

القيمة الاحتمالية P-value	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f	الإختبار Test	النموذج
0.0001	36.611675	10	Hausman Test	إنموذج العائد على حقوق المساهمين Y

المصدر: إعداد الباحثون بالاعتماد على مُخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews.10).

يستدل من نتائج الجدول أعلاه أن القيمة المحسوبة لإختبار (Hausman) أو أن القيمة الاحصائية (Chi-Sq Statistic) معنوية عند مستوى أقل من (1%) وإن قيمة (H) المحسوبة لإنموذج العائد على حقوق المساهمين هي (36.611) أكبر من قيمة مربع كأي (x^2) الجدولية والبالغة (18.307) وباحتمال (0.0001) وبذلك نرفض (فرضية العدم: H_0) التي تنص بأن الإنموذج الملائم هو إنموذج التأثيرات العشوائية وتقبل (الفرضية البديلة: H_1) التي تنص على أن الإنموذج المناسب والملائم هو إنموذج التأثيرات الثابتة (FEM) والأفضل للبيانات اللوحية قيد البحث؛ وجاءت هذه النتيجة مُتفقة مع فرضية البحث.

4-2 : تقييم وتحليل نتائج تقدير نموذج إنحدار التأثيرات الثابتة لمؤشر قياس الربحية باستعمال العائد على حقوق المساهمين.

4-2-1 : تقييم وتحليل النموذج المُقدر إقتصادياً.

إن تقييم وتحليل نتائج النموذج المُقدر تتم بعد اختيار الإنموذج الأفضل الذي تم الحصول عليه من خلال إجراء إختبارات المفاضلة (Hausman, LM)، إذ تم التوصل إلى أن نموذج إنحدار التأثيرات الثابتة (FEM) هو النموذج الملائم للبيانات اللوحية للمصارف التجارية عينة البحث لنموذج العائد على حقوق المساهمين، لذلك وبغية تقييم وتحليل نتائج التقدير إقتصادياً يتطلب ذلك حساب الميل الحدي والمرونات الجزئية للربحية والتي من خلالها يمكن توضيح العوامل المحددة للربحية في المصارف التجارية العراقية والجدول (18) الآتي يوضح ذلك.

الجدول (18)

الميل الحدي والمرونة الجزئية لنموذج العائد على حقوق المساهمين والمقدر بموجب نموذج (FEM).

نموذج العائد على حقوق المساهمين (Y)			
المتغيرات	التوصيف	الميل الحدي (MPX _{Jit}) *	المرونة الجزئية (ηX _{Jit})
LnX ₁	المديونية	-0.9457	-0.3094
LnX ₂	الودائع	0.2807	0.5545
LnX ₃	القروض	-0.1804	-0.3266
LnX ₄	السيولة	0.6330	0.4595
LnX ₅	معدل التوظيف	-0.5095	-0.1145
LnX ₆	عدد الفروع	0.9497	0.3732
LnX ₇	عمر المصرف	-1.0652	-0.4401
LnX ₈	سعر الصرف	3.6878	4.2558
LnX ₉	سعر فائدة الإقراض	21.0339	8.6952
LnX ₁₀	سعر السياسة النقدية	2.6401	0.7303

المصدر: إعداد الباحثون بالاعتماد على بيانات الجداول (11)، (17).

يستنتج من الجدول (15) والجدول (18)، الآتي:

- 1- بالنسبة لمعامل الحد الثابت (B₀) فهو ذو قيمة سالبة وهي تمثل العوائد المستقلة التي لا تتأثر بالعوامل المحددة للربحية المصرفية الداخلية والخارجية وانما تأتي من مصادر أخرى، أي إن الإشارة السالبة لمعلمة الحد الثابت تُبين مدى قدرة المصارف على مواكبة التغيرات أو التقلبات المالية والإقتصادية، وبذلك فهي غير قادرة على التكيف مع هذه التغيرات، وسبب ذلك هو ضعف الوعي المصرفي وضعف قدرة الإدارة المصرفية التي قد تكون متشددة في منح القروض نتيجة للمخاوف من تحقيق خسائر، أو الانفلات في منح القروض بحيث يصبح من الصعب استرجاع هذه المبالغ.
- 2- يشير معامل المديونية (B₁) إلى وجود استجابة عكسية ومعنوية بين المديونية والربحية ممثلة بـ(العائد على حقوق المساهمين) وهذه النتيجة جاءت متوافقة ومنطق النظرية الإقتصادية، إذ بلغ الميل الحدي للعائد على حقوق المساهمين بالنسبة للمديونية، (-0.9457) أي إنَّ زيادة المديونية (X₁) بمقدار دينار واحد سوف تؤدي إلى انخفاض الربحية ممثلة بالعائد على حقوق المساهمين بمقدار (0.9457) دينار مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. في حين بلغت المرونة الجزئية للربحية ممثلة بالعائد على حقوق المساهمين بالنسبة للمديونية (-0.3094)، أي إنَّ زيادة المديونية بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض الربحية المصرفية ممثلة بالعائد على حقوق المساهمين بنسبة (0.3094%).
- 3- يشير معامل الودائع (B₂) إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين الودائع والربحية ممثلة بالعائد على حقوق المساهمين وهذه النتيجة جاءت متوافقة ومنطق النظرية الإقتصادية، إذ بلغ الميل الحدي للعائد على حقوق المساهمين بالنسبة للودائع (0.2807) أي إنَّ زيادة الودائع (X₂) بمقدار دينار واحد سوف تؤدي إلى زيادة الربحية ممثلة بالعائد على حقوق المساهمين بمقدار (0.2806) دينار مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.
- 4- يشير معامل القروض (B₃) إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية بين القروض والربحية ممثلة بالعائد على حقوق المساهمين، إذ بلغ الميل الحدي للعائد على حقوق المساهمين، بالنسبة للقروض (-0.1804) أي إنَّ زيادة القروض (X₃) بمقدار دينار واحد سوف تؤدي إلى انخفاض الربحية ممثلة بالعائد على حقوق المساهمين بمقدار (0.1804) دينار مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وجاءت هذه النتائج غير متففة ومنطق النظرية الإقتصادية ويرجع السبب إلى عاملين الأول هو أن ارتفاع أسعار فائدة القروض عن الحد المعقول سيُسبب في انخفاض الطلب على هذه القروض وبالتالي انخفاض العوائد المُتحققة منها، يُضاف إلى ذلك الطبيعة الاجتماعية وتحريم القروض الربوية قال تعالى (وأحل الله البيع وحرم الربا) ولاسيما أنَّ العراق من الدول

$$\eta X_{Jit} = \frac{\beta_j}{\bar{Y}} \quad , \quad MPX_{Jit} = \frac{\beta_j}{\bar{X}_j} \quad * \text{علماء إن :}$$

الإسلامية، اما العامل الثاني فقد جاء نتيجة الأوضاع السياسية والامنية التي شهدتها البلاد في هذه الفترة ولاسيما تعرض المصارف المتواجدة في مناطق الحرب مع داعش للتخريب والنهب فضلاً عن عدم قدرة هذه المصارف على استرجاع القروض الممنوحة للمواطنين وهذا ما زاد حجم التحفظ في منح القروض، وانخفاض العوائد المُتحققة منها.

5- يشير معامل السيولة (B_4) إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين السيولة والربحية مُتمثلة بالعائد على حقوق المساهمين، إذ بلغ الميل الحدي للعائد على حقوق المساهمين بالنسبة للسيولة (0.6330)، أي إنَّ زيادة السيولة (X_4) بمقدار دينار واحد سوف تؤدي إلى زيادة الربحية مُتمثلة بالعائد على حقوق المساهمين بمقدار (0.6330) دينار مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة، وما يبرر العلاقة الطردية بين السيولة وحجم العوائد هو إنَّ انخفاض السيولة وتزامنها مع الأوضاع التي شهدتها العراق في تلك المدة من تدهور الوضع الأمني وأزمة الحرب مع الارهاب كان للسيولة أثر إيجابي في زيادة الربحية وحماية المصارف من المخاطر ومنها خطر الافلاس، وبذلك فان المصارف التي تمتلك سيولة أكبر من غيرها كانت تحقق ربحية أكبر.

6- يشير معامل معدل التوظيف (B_5) إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية بين معدل التوظيف والعائد على حقوق المساهمين، إذ بلغ الميل الحدي للعائد على حقوق المساهمين بالنسبة لمعدل التوظيف (-0.5095) أي إنَّ زيادة معدل التوظيف (X_5) بمقدار دينار واحد سوف يؤدي إلى انخفاض الربحية مُتمثلة بالعائد على حقوق المساهمين بمقدار (0.5095) دينار مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة، وجاءت هذه النتيجة غير مُتفقة ومنطق النظرية الإقتصادية، ويرجع السبب إلى اعتماد المصارف بشكل رئيس على موردين في التوظيف هما الودائع والقروض مع عدم استغلال الموارد الأخرى الحديثة في التوظيف.

7- يظهر معامل عدد الفروع (B_6) وجود استجابة طردية ومعنوية بين عدد الفروع والربحية مُتمثلة بالعائد على حقوق المساهمين، إذ بلغ الميل الحدي للعائد على حقوق المساهمين، بالنسبة لعدد الفروع (0.9497)، أي إنَّ زيادة عدد الفروع (X_6) بمقدار فرع واحد سوف يؤدي إلى زيادة الربحية مُتمثلة بالعائد على حقوق المساهمين بمقدار (0.9497) دينار مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وجاءت هذه النتيجة مُتفقة ومنطق النظرية الإقتصادية، لان زيادة عدد الفروع في الداخل والخارج وسعة انتشارها يسهل وصول الزبائن اليها والتعامل معها مما ينعكس ايجاباً على نشاط المصارف وبالتالي زيادة العوائد.

8- يشير معامل عمر المصرف (B_7) إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية بين عمر المصرف والربحية مُتمثلة بالعائد على حقوق المساهمين، إذ بلغ الميل الحدي للعائد على حقوق المساهمين بالنسبة لعُمر المصرف (-1.0652) أي إنَّ زيادة عُمر المصرف (X_7) بمقدار سنة واحدة سوف يؤدي إلى انخفاض الربحية مُتمثلة بالعائد على حقوق المساهمين بمقدار (-1.0653) دينار مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة، وهذه النتيجة غير مُتفقة ومنطق النظرية الإقتصادية ويمكن تفسير هذه العلاقة العكسية بانه اغلب المصارف التجارية العراقية قد دخلت في السوق المصرفية خلال سنوات قريبة من سنوات الدراسة ($2010-2017$)، وهي بذلك تعتبر حديثة النشئة، بينما الدراسات الاخرى التي اظهرت وجود علاقة طردية لعُمر المصرف على الربحية كانت فيها أعمار هذه المصارف كبيرة ومُمتدة لسنوات طويلة.

9- يشير معامل سعر الصرف (B_8) إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين سعر الصرف والربحية مُتمثلة بالعائد على حقوق المساهمين إذ بلغ الميل الحدي للعائد على حقوق المساهمين بالنسبة لسعر الصرف (3.6878)، أي إنَّ زيادة سعر الصرف (X_8) بمقدار دينار واحد سوف يؤدي إلى زيادة الربحية مُتمثلة بالعائد على حقوق المساهمين بمقدار (3.6878) دينار مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة، وهذه النتيجة غير مُتفقة ومنطق النظرية الإقتصادية؛ وما يُبرر هذه العلاقة هو أنَّ ارتفاع سعر صرف الدولار يعني انخفاض قيمة العملة المحلية وحصول التضخم وأنَّ ارتفاع الأسعار سيحفز المستثمرين إلى زيادة إستثمارهم وطلب المزيد من القروض الذي يمكن أن ينعكس ايجاباً على زيادة عوائد المصرف، كما أنَّ ارتفاع سعر صرف الدولار يرفع من سعر الخصم والاخير يرفع من أسعار الفائدة وهذا ما يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال الاجنبية بدافع الربح وبالتالي زيادة عرض العملة الاجنبية وزيادة الطلب على العملة المحلية وارتفاع قيمتها.

10- يُظهر معامل سعر فائدة الاقراض (B_9) وجود علاقة طردية ومعنوية بين سعر فائدة الاقراض والربحية مُتمثلة بالعائد على حقوق المساهمين وهذه النتيجة جاءت متوافقة ومنطق النظرية الإقتصادية، إذ بلغ الميل الحدي للعائد على حقوق المساهمين بالنسبة لسعر فائدة الاقراض (21.0339) أي إنَّ زيادة سعر فائدة الاقراض (X_9) بمقدار دينار واحد سوف يؤدي إلى زيادة الربحية مُتمثلة بالعائد على حقوق المساهمين بمقدار (21.0339) دينار مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة، خصوصاً عندما تكون

أسعار الفائدة على الودائع مُنخفضة، إذ تؤدي أسعار الفائدة دوراً فاعلاً في التأثير على الإستثمارات المصرفية، وإنَّ معظم إيرادات المصارف التجارية هي عبارة عن الفرق بين الفوائد المدينة والفوائد الدائنة.

11- يشير معامل سعر السياسة النقدية (B_{10}) إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين سعر السياسة النقدية والربحية مُمثلة بالعائد على حقوق المساهمين، إذ بلغ الميل الحدي للعائد على حقوق المساهمين بالنسبة لسعر السياسة النقدية (2.6401) أي إنَّ زيادة سعر السياسة النقدية (X_{10}) بمقدار دينار واحد سوف يؤدي إلى زيادة الربحية مُمثلة بالعائد على حقوق المساهمين بمقدار (2.6401) دينار مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وجاءت هذه النتيجة غير متفككة ومنطق النظرية الإقتصادية، إذ إنَّ ارتفاع سعر السياسة من قبل البنك المركزي واتباع سياسة نقدية انكماشية لمعالجة حالة ما؛ فإن ذلك سيؤدي زيادة الفوائد المستقطعة من المصارف التجارية وهذه المصارف ستعتمد على رفع معدلات فائدة القروض من أجل تغطية الفوائد المستقطعة من قبل البنك المركزي وبالتالي عزوف الأفراد عن الإقتراض بسبب ارتفاع هذه الفوائد. أما في العراق وبسبب تردّي الأوضاع الإقتصادية والمعاشية لأغلب طبقات المجتمع مع عدم المعرفة التامة بسياسة سعر الفائدة سيجعل من ارتفاع أسعار الفائدة سبباً لزيادة العوائد المتحققة من ذلك، فبمجرد تقديم تسهيلات في منح القروض سيتوافد الكثير على المصارف دون النظر إلى الفوائد المستقطعة، وهذا سيحقق زيادة في ربحية المصارف.

12- أظهرت نتائج تقدير نماذج إندثار التأثيرات الثابتة (FEM) تباين الأثار الفردية الثابتة الخاصة بكل مصرف، حيث تُمثل هذه الأثار قيم الحد الثابت (B_{0i}) لكل مصرف عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة معدومة حيث نجدها تنحصر بين مصرف سومر التجاري والذي سجل عجزاً بقيمة (-7.052847) ومصرف الخليج التجاري الذي سجل فائضاً بقيمة (5.046093) في إنموذج العائد على حقوق المساهمين (Y) والجدول (19) الآتي يبين نتائج الأثار الثابتة للمصارف عيّنة البحث.

الجدول (19)

نتائج تقدير الأثار الثابتة للمصارف التجارية لنموذج العائد على حقوق المساهمين.

ت	المصرف	الأثار الفردية B_{0i}
		إنموذج العائد على حقوق المساهمين (Y)
1	مصرف بغداد	-2.346999
2	المصرف التجاري العراقي	4.603830
3	المصرف العراقي الإسلامي للإستثمار والتنمية	-1.264931
4	مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	-3.366920
5	مصرف الإستثمار العراقي	-2.346632
6	مصرف المتحد للإستثمار	3.586487
7	المصرف الأهلي العراقي	0.060140
8	مصرف الائتمان العراقي	0.599096
9	مصرف سومر التجاري	-7.052847
10	مصرف الخليج التجاري	5.046093
11	مصرف ايلاف الاسلامي	-1.258552
12	مصرف الموصل للتنمية والإستثمار	0.331731
13	مصرف الشمال للتمويل والإستثمار	1.506274
14	مصرف اشور الدولي للإستثمار	2.977799
15	مصرف كردستان الدولي للإستثمار والتنمية	-3.880889
16	مصرف الوطني الاسلامي للإستثمار	-1.777241
17	مصرف المنصور للإستثمار	0.396991
18	مصرف عبر العراق	4.186569

المصدر: إعداد الباحثون بالاعتماد على مُخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews.10).

4-2-2 : تقييم وتحليل إنموذج العائد على حقوق المساهمين (Y) احصائياً.

يستدل من خلال المؤشرات الاحصائية لنموذج إندثار التأثيرات الثابتة (FEM) ولمؤشر قياس الربحية للمصارف التجارية الواردة في الجدول (15) الآتي:

1- إنَّ القيمة الاحتمالية لاحصاء (t) للمتغيرات المستقلة (سعر الصرف وسعر السياسة النقدية) كانت أكبر من (5%) ممّا يعني أنّ هذه المتغيرات ليس لها تأثير معنوي في تفسير المتغير التابع (العائد على حقوق المساهمين) في حين كانت بقية المتغيرات المستقلة في النموذج وهي (المدىونية، الودائع، القروض، السيولة، معدل التوظيف، عدد الفروع، عُمر المصرف وسعر فائدة

- الاقراض) ذات دلالة احصائية معنوية عند مستوى معنوية (5%) وأقل، مما يُشير إلى أهمية تلك المتغيرات في التأثير على ربحية المصارف التجارية عينة البحث بدلالة العائد على حقوق المساهمين (Y)، مما يعني قبول وصحة فرضية البحث.
- 2- إن القيمة الاحتمالية لاحصاء (F) أقل من (1%) وتكاد تكون معدومة، وعلية فان للنموذج معنوية كلية في تفسير الربحية للمصارف التجارية بدلالة العائد على حقوق المساهمين (Y).
- 3- بلغت قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.6935$ ، ما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر (69%) من التغيرات الحاصلة في ربحية المصارف التجارية عينة البحث ممثلة بمعدل العائد على حقوق المساهمين (المتغير التابع) وتبقى نسبة (31%) تعود لمتغيرات أخرى غير متضمنة في النموذج.
- 4- إنخفاض قيمة الخطأ المعياري للتقدير والبالغة (S.E.of Regression = 3.558232).

4- 2- 3 : تقييم وتحليل النموذج المقدر قياسياً.

للتأكد من جودة النموذج في قياس وتحديد العوامل المحددة للربحية للمصارف التجارية العراقية وخلوه من المشاكل القياسية تم اجراء الإختبارات التشخيصية الآتية :-

1- إختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation Test):

يتضح من نتائج تقدير نموذج إحدار التأثيرات الثابتة للعوامل المحددة للربحية في المصارف التجارية الواردة في الجدول (17)، خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، إذ بلغت قيمة احصاء ديرين واتسون (D-W) (1.940096) في إنموذج العائد على حقوق المساهمين وهي مرتفعة وقريبة من (2) القياس المتعارف عليه احصائياً، مما يشير إلى قبول فرضية العدم ($H_0: \rho = 0$) وعدم وجود ارتباط ذاتي وذلك لأنها تقع بين الحدين ($4-du < DW < du$)، وبذلك يتبين عدم وجود هذه المشكلة، ما يعزز دقة نتائج نموذج إحدار التأثيرات الثابتة (FEM) في قياس العوامل المحددة للربحية في المصارف التجارية عينة البحث.

2- إختبار الازدواج الخطي المتعدد (Multicollinearity Test):

إن استعمال البيانات اللوحية يؤدي إلى التخفيف من مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة المستخدمة في النماذج القياسية، وهذا ما أكدته نتيجة إختبار كلاين (Kline Test) الذي يستعمل للكشف عن وجود مشكلة التعدد الخطي، حيث تم مقارنة قيمة معامل التحديد (R^2) لنموذج إحدار التأثيرات الثابتة (FEM) مع مربع معامل الارتباط البسيط بين المتغيرات المستقلة وتبين إن ($R^2 > r^2_{xixj}$) ما يشير إلى خلو النموذج المقدر من مشكلة التعدد الخطي.

3- إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: وتتمثل هذه الإختبارات بالآتي (عبد الهادي، 2017: 60):

$$H_0: v_1=0$$

أ- إختبار فرضية التناظر (Skewness):

وتحسب احصاءة الإختبار وفقاً للصيغة الآتية

$$V_1 = \frac{\frac{1}{B_{1-0}^2}}{\sqrt{\frac{6}{NT}}} = \frac{0.265182}{\sqrt{\frac{6}{144}}} = 1.29912$$

بما أن ($V_1 < 1.96$) في إنموذج العائد على حقوق المساهمين، لذلك تقبل فرضية العدم ($H_0: V_1 = 0$) اي أن السلسلة لبواقي النموذج المقدر متناظرة.

$$H_0: v_2=0$$

ب- إختبار فرضية التفلطح الطبيعي (Kurtosis):

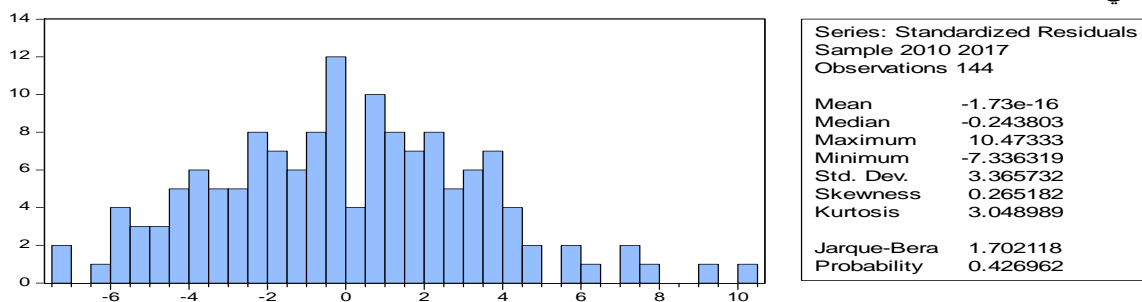
وتحسب احصاءة الإختبار وفقاً للصيغة الآتية :-

$$V_2 = \frac{B_{2-3}}{\sqrt{\frac{24}{NT}}} = \frac{3.048989 - 3}{\sqrt{\frac{24}{144}}} = 0.119998$$

بما أن $(V_2 < 1.96)$ في إنموذج العائد على حقوق المساهمين، لذلك تقبل فرضية العدم (H_0) التفلطح الطبيعي لسلسلة البواقي للنموذج المقدر.

ج - إختبار Jarque-Bera (JB) :-

تشير قيمة احصاءة (JB) في إنموذج العائد على حقوق المساهمين إلى قبول (فرضية العدم: H_0) التي تنص على أن السلسلة تتوزع توزيعاً طبيعياً في الإنموذج المقدر وكما موضحة في الشكل البياني (1)، ويلاحظ أن قيمة (JB) بلغت (1.702118) بقيمة احتمالية (Prob = 0.426962) وهي غير معنوية عند مستوى (5%) وعليه فإن السلسلة تتوزع توزيعاً طبيعياً، وكما مبين في الشكل الآتي:-



الشكل (18): التوزيع الطبيعي لبواقي إنموذج التأثيرات الثابتة (FEM) بدلالة العائد على حقوق المساهمين.

المصدر: إعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews.10).

الإستنتاجات والتوصيات

أولاً :- الإستنتاجات:

- 1- سيطرة المال العام والمتمثل بالبنك المركزي على المصارف التجارية ما يجعلها أقل قدرة على الإقراض من خلال السياسات التي تحدد عملها من قبل البنك.
- 2- إن المصارف التجارية لا تواكب التطورات الحاصلة في المجالات الاستثمارية التي تتفق وتوجهات المجتمع، واعتمادها على موارد محددة المتمثلة بالوظائف التقليدية التي تعرضه للمخاطر ولا تضمن له الاستمرار وحصوله على الأرباح.
- 3- كانت نسبة المديونية (الديون المعدومة) لدى المصارف التجارية العراقية مرتفعة جداً بالمقارنة مع حجم الأموال المستثمرة في التسهيلات الائتمانية، فقد تبين ان هناك (13) مصرفاً تتجاوز الديون المتعثرة الحد المسموح به من قبل البنك المركزي العراقي؛ وهذا يعكس ضعف الدراسات التي تقوم بها الجهات المسؤولة عن منح الائتمان وعدم متابعتها للمركز المالي للمقترضين، وكذلك ضعف الكفاءة لإدارة المصارف في تحصيل الديون.
- 4- وجد ان هناك نمواً في نسب مؤشر قياس الربحية مقاسة بالعائد على حقوق المساهمين للمصارف التجارية العراقية خلال مدة البحث تراوحت بين (0.63%-10.30%) مقاسة بالعائد على حقوق المساهمين.
- 5- بالرغم من التطور الحاصل بعدد المصارف العاملة في العراق وعدد فروعها التي بلغت (844) فرعاً في عام 2017، إلا أن الكثافة المصرفية مازالت بحدود فرع واحد لكل (44000) نسمة وهي نسبة منخفضة مقارنة مع النسبة بالدول المتقدمة وبعض الدول العربية مثل لبنان والمغرب التي تبلغ فيها الكثافة المصرفية مصرفاً واحداً لكل (10000) نسمة.
- 6- ارتفاع نسبة السيولة لدى المصارف التجارية بشكل كبير قياساً بالنسبة المحددة من البنك المركزي العراقي، إذ تراوحت هذه النسبة بين (26.87% - 192.37%) وبدل ذلك على ضعف إدارة الأموال واستخداماتها لدى المصارف التجارية (ضعف

الاستثمارات) وينعكس هذا الضعف سلباً على أدائها وتقلل من إمكانية تحقيق الأرباح خاصة وإنَّ المصارف تتحمل تكاليف الحصول على تلك الأموال وأدارتها وحمايتها، فضلاً عن أن ارتفاع نسبة السيولة تعني حرمان الاقتصاد العراقي من رؤوس أموال التي لو استثمرها فسوف تُسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

7- أثبتت نتائج التحليل القياسي باستعمال إنموذج انحدار التأثيرات الثابتة (FEM) للبيانات اللوحية للمصارف التجارية الربحية مقاسة بمؤشر معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE) تتحدد بمتغيرات البيئة الداخلية والخارجية الأتية (المديونية، الودائع، القروض، السيولة، معدل التوظيف، عدد الفروع، عمر المصرف وسعر فائدة الإقراض)، والتي تفسر ما نسبته (69%) من التغيرات الحاصلة في ربحية المصارف التجارية.

ثانياً:- التوصيات:

- 1- ضرورة توفير بيئة مصرفية مستقرة وأمنة من أجل رفع الجدارة الائتمانية للجهاز المصرفي في العراق، مع اعطاء الاستقلالية للمصارف التجارية في بعض الأعمال وعدم تقييد قدرتها.
- 2- على المصارف التجارية القيام بدراسة جميع مجالات الاستثمار المتوفرة وابتكار مجالات جديدة ومتنوعة من أجل زيادة الإيرادات وتقليل المخاطر، خاصةً غير النظامية من خلال تنويع المحفظة الاستثمارية (كتقديم الاستشارات للزبائن، قطع الفواتير المختلفة، الخزائن الحديدية، بطاقات الائتمان، تمويل التجارة الخارجية) كلها مجالات حديثة تسهم بزيادة الربحية .
- 3- تعزيز ودعم إدارة التحصيل وإدارة التسهيلات المصرفية للعمل على تخفيض نسبة الديون المعدومة والعمل على إيقافها برصيد منخفض باستمرار وذلك لخفض المصاريف التي تتحملها ودعم الإيرادات مما يساهم في زيادة الربحية المصرفية.
- 4- على المصارف التجارية القيام باستقطاب المزيد من الودائع واستغلالها في عملياتها لما في ذلك من أثر إيجابي في زيادة أرباحها، عن طريق زيادة ثقة الزبائن وأغرائهم بتنويع الخدمات المالية والمصرفية المقدمة للجمهور بطرق تجذب الزبائن؛ كتخفيض فوائد الإقراض وزيادة فوائد الإيداع.
- 5- تبني السلطة النقدية توجيه المصارف التجارية على التوسيع في عمليات التمويل متوسط وطويل الأجل وكل ما من شأنه زيادة التسهيلات الائتمانية والتركيز على التوجه نحو توظيف اموالها داخل العراق وزيادة القيود المفروضة على التوظيف خارج العراق لكي يتم الاستفادة وإستثمار الأموال المودعة داخلياً.

المصادر و المراجع

أولاً:- المراجع والمصادر العربية:

أ-الكتب العربية:

1. سمحان، حسين محمد سمحان، سهيل احمد سمحان، محمود حسين الوادي(2010)، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن.
2. شاويش، وليد مصطفى(2011)، السياسة النقدية بين الفقه الإسلامية والإقتصاد الوضعي، المعهد الدولي للفكر الإسلامي للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.
3. الشيخ، فهمي مصطفى(2008)، التحليل المالي، الطبعة الاولى، مطبعة رام الله، (sme@palnet.com)، فلسطين.
4. الصيرفي، محمد عبد الفتاح (2014)، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
5. العاني، عماد محمد علي(2002)، اندماج الاسواق المالية- اسبابه وانعكاساته على الإقتصاد العالمي، بيت الحكمة، بغداد، العراق.
6. قريصة، صبحي تادرس، والعقاد، مدحت(1983)، النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية، بيروت، دار النهضة العربية، لبنان.
7. كاظم، أموري هادي ومسلم، باسم شلبية(2002)، "القياس الإقتصادي المتقدم النظرية والتطبيق" دار الكتب والوثائق، جامعة بغداد.
8. لطرش، الطاهر(2001)، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
9. مندور، عصام عمر احمد(2013)، البنوك الوضعية والشرعية، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر.

ب- الرسائل والأطاريح والمجلات:

10. الأمين، محمد الحسن صالح(1987)، الخدمات المصرفية غير الاستثمارية حكمها في الشريعة الإسلامية، أطروحة دكتوراه في الفقه والاصول مقدمة إلى مجلس كلية الشريعة والدراسات الإسلامية- جامعة أم القرى، (غير منشورة)، السعودية.
11. إيمان، العاني(2007)، البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر.
12. الحسين، ياسر شعبان(2011)، العوامل المؤثرة في كفاءة المصارف التجارية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة حلب، سوريا.
13. داغر، محمود محمد(2014)، السياسة النقدية في العراق من التبعية الى الاستقلال غير الفاعل، مجلة بحوث إقتصادية عربية، جامعة بغداد، العدد (65).
14. الساعدي، ضياء عبدالرزاق حسن(2018)، مسار السياسة المالية وأثرها في مؤشرات الاستقرار المصرفي في العراق، رسالة ماجستير-غير منشورة، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
15. عبد الهادي، مازوري(2017)، أثر آليات الحكم الراشد على النمو الإقتصادي دراسة قياسية لحالة بعض الدول العربية للفترة (1996-2015)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مراح - ورقلة، الجزائر.
16. نصيب، أميرة (2017)، معدل عائد المشاركة كبديل عن معدل الفائدة في تحقيق الاستقرار المالي دراسة تطبيقية على عينة من المصارف، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهير، قسنطينة، الجزائر.

ج- التقارير الرسمية، المنشرات:

17. التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق (2010-2017)، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، قسم بحوث السوق المالية، اعداد مختلفة.
18. التقارير السنوية للمصارف التجارية العراقية عينة البحث للمدة (2010-2017).
19. النشرة الإحصائية السنوية (2010-2017)، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، أعداد مختلفة.

ثانياً:- المراجع والمصادر الأجنبية:

20. **Breusch, T.S. and Pagan, Adrian.R, (1980), The Lagrange Multiplier Test and its Application to Model Specification in Econometrics, The Review of Economic Studies, vol. 47, No.146, January.**
21. **Gomez, Clifford (2011), Banking and finance - Theory, Law and Practice, Published by Asoke K. Ghosh, PHI and Printed by Mudrak, New Delhi .**
22. **Reilly, Brown, Frank K & Keith C (2012), Investment Analysis & Portfolio Management, South-Western Cengage Learning, Printed in the United States of America .**
23. **Tulsian, Monica (2014), Profitability Analysis (A comparative study of SAIL & TATA Steel), IOSR Journal of Economics and Finance, Volume 3, Issue 2 .**
24. **Verbeek, Marno (2017), A Guide to Modern Econometrics, Fifth Edition, John Wiley & Sons Inc, United States of America.**